

- دورية الإدارة العامة
- المجلد السادس والأربعون
- العدد الأول
- محرم ١٤٢٧هـ
- فبراير ٢٠٠٦م

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية دراسة اختبارية في الشركات المساهمة العامة في الأردن

❖ أ.د. مؤيد محمد علي الفضل ❖

ملخص:

تطلق الدراسة الحالية من تصور الباحث بأن لاختلاف العوامل البيئية التي تميز فكر وسلوك واتجاهات وثقافات مجتمع معين عن مجتمع آخر. أثراً واضحاً في اختلاف دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، وعلى هذا التصور بنى الباحث مشكلة دراسته الحالية، وتمثلت في سؤالين هما:

- ١- هل تصح فرضيات نظرية المحاسبة الإيجابية في شرح وتفسير الدوافع الاقتصادية لعملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- ٢- هل تختلف تلك الدوافع بين الشركات باختلاف نسبة تركيز الأسهم في مجلس إدارة الشركة؟.

ودرس الباحث هذه المشكلة من خلال أربع فرضيات أساسية تتعلق الأولى بالحوافز والمكافآت الإدارية، والثانية بالتكاليف السياسية، والثالثة بعبود المديونية، أما الرابعة فتخص أثر نسبة تركيز الأسهم، وباستخدام بيانات سنة ٢٠٠٤م لعينة من (٧٤) شركة. وقد جاءت نتائج الدراسة غير مدعمة لفرضيات الدراسة ونتائج الدراسات السابقة.

السياسة المحاسبية هي مجموعة أدوات التطبيق العملي التي تستخدمها الإدارة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد. وعليه فإن القاعدة العامة في تحديد معالم السياسة المحاسبية، هي أن تأتي أدوات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف الحال وطبيعة نشاط الشركة. ولتطبيق هذه القاعدة العامة ينبغي على إدارة الشركة الاسترشاد بالاعتبارات الثلاثة التالية (الشيرازي، ١٩٩٠م: ١٠٢):

❖ أستاذ المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، جامعة القادسية، العراق.

- ١- الحيطه والحذر، وهو اعتبار يمثل الاتجاه التقليدى للمحاسبه عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية البديله.
- ٢- تغليب الجوهر على الشكل، أى اختيار الطرق والسياسات التى تتفق مع الجوهر وليس مجرد الشكل القانونى أو التنظيمى.
- ٣- الأهمية النسبية، بمعنى مراعاة الأهمية النسبية للبنود عند اختيار الطريقة أو السياسة المحاسبية لمعالجتها.

ولا شك أن هذه الاعتبارات الثلاثة تترك للإدارة مساحة واسعة للتأثير فى معالم السياسة المحاسبية المستخدمة فى إعداد المعلومات المحاسبية، ثم نوعية هذه المعلومات؛ لأن السياسات المحاسبية المختلفة يمكن أن تعطى مجموعات متباينة من المعلومات المحاسبية، ومن ثم فإن المرونة وعدم الاتساق فى الأعراف المحاسبية الموجودة فى الواقع العملى والمتطلبات القانونية، مع وجود الحرية الممنوحة للإدارة فى الاختيار من بين تلك السياسات فى إطار من الإفصاح الذكى عن المعلومات، ومن خلال الممارسات البديله لهذه السياسات - أدى ذلك كله إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية التى تعنى التدخل المقصود من قبل الإدارة فى عملية اختيار البدائل والسياسات المحاسبية من أجل تحقيق مكاسب محددة (Naser, 1993: 2; Scott, 2003: 369). ولقد اكتشف الباحثون، منذ أكثر من ثلاثة عقود مضت أهداف ذلك التدخل المقصود، فقد بينت دراسة (Hopworth, 1973 : 32-39) على سبيل المثال، أن التدخل المقصود من قبل الإدارة فى الاختيار من بين السياسات المحاسبية المتاحة هو لغرض تحقيق المكاسب التالية:

- ١- تخفيض العبء الضريبى عن طريق توقيت تحقق بعض الإيرادات والمصاريف على مدار عدد من الفترات.
- ٢- تقليل تكلفة الافتراض وزيادة قدرة الشركة على مواجهة التحديات المستقبلية.
- ٣- تقوية المركز المالى للشركة وتعظيم حقوق المالكين وتعزيز الثقة بسهم الشركة فى السوق المالية.

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

كما شهد الفكر المحاسبى، آنذاك، اهتماماً بحثياً واسعاً بهذه العملية التي كان يصطلح عليها بـ"إدارة الأرباح أو تجميل الأرقام المحاسبية" وذلك للإجابة عن تساؤل مهم برز أمام الكثير من المعنيين بالفكر المحاسبى والتطبيق العملى له وخاصةً فى الولايات المتحدة، وهو: لماذا تختار الإدارة بعض السياسات المحاسبية دون أخرى؟ ومن أمثلة الجهود البحثية فى هذه الاتجاه دراسة (Smith, 1976: 707-723) التي تناولت شكل أو نوع الإدارة وعلاقتها بعملية إدارة الأرباح، حيث قام بتقسيم الشركات عينة الدراسة إلى مجموعتين: الأولى الشركات المدارة بواسطة الملاك، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الشركات المدارة من غير الملاك ... وقد أسفرت نتائج الدراسة عن كون الشركات التي من النوع الثانى هي الأكثر ميولاً نحو إدارة الأرباح.

ولكن على إثر تحقق الباحثين من أوجه قصور منظور المدخل المعيارى فى تنظير المعرفة المحاسبية، بسبب كونه يقوم على وصف ما يجب أن تكون عليه الممارسة المحاسبية واشتقاق المبادئ بالاعتماد على الاستنباط أو الاستدلال، واستخدام المنطق فى تحديد مجموعة الأهداف المرغوب فى تحقيقها، ثم الاختيار من بين البدائل المحاسبية بما يحقق هذه الأهداف، بمعنى آخر: بسبب قيام النموذج المعيارى بوضع السياسات المحاسبية فى ضوء مجموعة من الأهداف المحسوبة سلفاً، نتيجة الاجتهاد والتفكير المنطقى المنظم، دون مراعاة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمن يقومون بتطبيق هذه السياسات وتوافقها مع أهدافها - على إثر ذلك، سرعان ما وصف Watts and Zimmerman تلك الجهود بأنها لم تتمكن من إرساء الدعائم الأساسية للبحث فى العوامل المحددة لسلوك الإدارة فى عملية اختيار السياسات المحاسبية، من ثم يكون الإخفاق فى شرح وتفسير ذلك السلوك، وقد دَعَوَا إلى ضرورة النظر فى عملية اختيار السياسات المحاسبية باعتبارها قراراً اقتصادياً متزامناً مع قرارات الاستثمار والإنتاج (Watts and Zimmerman, 1978: 112-134). ولقد وصف Whitley دراستهما التي كانت بعنوان Towards a positive theory of the de-termination of accounting standards بأنها حجر الزاوية للدراسات التي

استخدمت المدخل الإيجابي في تفسير عملية اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، وذلك بفعل تحفيزها للبحث المحاسبي على التحول نحو تحليل وتفسير الاختبارات المشاهدة للطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية ونظرية تكلفة الوكالة والعلوم السلوكية، على اعتبار أن اختيار الإدارة لسياسة محاسبية معينة لا يتم فقط وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وإنما يأخذ في الاعتبار تفضيلات الإدارة (Whitley, 1988: 631-645).

وقد توالت الدراسات في هذا المجال بعد ذلك بين مؤيد ومعارض، وتركزت على إجراء بعض الاختبارات على عدد من الفروض التي قامت عليها تلك الدراسة مثل عقود المديونية والتكاليف السياسية وخطط الحوافز الإدارية. وامتداداً لجهود الباحثين في هذا المضمار الحيوى من النظرية المحاسبية، يأتي البحث الحالي الذي يستهدف إبراز دور المدخل الإيجابي في تحليل وتفسير الدوافع المختلفة التي تتحكم في سلوك الإدارة عند اختيار السياسة المحاسبية في الشركات المساهمة العامة في الأردن.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة من النقاط التالية:

١- لا شك أن مضمون البحث المحاسبي الإيجابي يدور حول الممارسة والتجريب لاكتشاف تفضيلات الإدارة، خاصة في ظل وجود تشكيلة متنوعة من التقارير المالية التي تتأثر بالأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبيئة التي تعد من خلالها. وبذلك يتمثل إسهام المدخل الإيجابي في تركيزه على مشكلة كيفية الاختيار من بين الطرق والبدائل المحاسبية التي تتعلق بالتقرير المالي داخل نطاق المحاسبة المالية، وذلك من خلال تعيين الظروف وتحديد الآثار التي تنتج عن اختيار معين لإحدى السياسات البديلة والتنبؤ بكيفية مواابقتها طبقاً لمتطلبات الممارسة العملية (عثمان، ٢٠٠٠م: ٧٣)، ولأن عملية الاختيار

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

غير واضحة، فإنه قد يشار جدل بين الباحثين حول عدم شمولية الإطار الفكري للمدخل الإيجابي للكشف عن ماهية تلك التفصيلات (Mouck, 1990: 231-259)، لذا فإن أهمية هذه الدراسة ستكون في محاولتها في الكشف عن مدى قدرة هذا المدخل في تفسير دوافع الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية؛ الأمر الذي يجعلها إسهاماً جديداً يضاف إلى جهود الباحثين في مجال تقويم المدخل الإيجابي في تفسير تفضيلات الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية.

٢- يقول Christensen وزملاؤه: إن حرية الإدارة في الاختيار من بين بدائل السياسات المحاسبية قد تمثل نوعاً من اغتنام الفرص، وذلك عن طريق تطبيق البدائل التي تؤدي إلى تحسين صورة أداء الشركة، إلا أنها بالتأكيد ستؤثر في دقة وعدالة القوائم المالية (Christensen et., al., 2002: 1071-1090)، وعليه فإن دراسة العوامل والمحددات التي تؤثر في اختيار الإدارة للبدائل المحاسبية سيساعد المحللين الماليين على تحليل سلوك الإدارة والتنبؤ به مستقبلاً، إضافة إلى أنه سيعطي رؤية أوضح وأعمق لمتخذي القرارات عند تفسير البيانات المحاسبية التي تشتمل عليها التقارير السنوية للشركة، ومن ثم قياس جودة المعلومات الناتجة من تلك التقارير وتقرير مدى إمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ناهيك عن أن تحديد تلك العوامل يمكن أن يساعد الجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة في الأردن في صياغة المعايير المحاسبية المناسبة التي تعكس الظروف البيئية للبلد.

٣- بغض النظر عن النتائج التي ستسفر عنها هذه الدراسة، فإنها تعد إسهاماً جاداً من الباحث في إثراء الفكر المحاسبى العربى عامة والأردنى خاصة في مثل هذه المواضيع التي لم تحظ بالاهتمام الكافى من قبل المعنيين بهذا الفكر والتطبيق العملى له في هذا الوطن، فعلى حد علم الباحث تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في الأردن؛ وهو الأمر الذى يمكن أن يعكس أهميتها.

الإطار الفكري للسياسة:

أولاً - المفهوم العلمي لنظرية المحاسبة الإيجابية،

عندما تحقق الباحثون من أوجه قصور منظور المدخل المعياري في تنظير المعرفة المحاسبية ظهرت آراء تنادى بضرورة تطوير مدخل جديد يشرح ويفسر المحاسبة كما هي كائنة فعلاً، ويفسر أيضاً ما يقوم به المحاسب في الواقع العملي، إلى جانب توضيح الآثار الناجمة عن ذلك التي تقع على كل من الأفراد والموارد النادرة للشركة (Christenson, 1983: 1-22). ومن هذا المنطلق تحول جانب من الفكر المحاسبى المعاصر من الاهتمام بالجوانب المعيارية والتعريفية لما يجب أن تكون عليه النظرية المحاسبية، إلى الاهتمام بدراسة المشاكل العملية والممارسة المحاسبية كما هي قائمة في الواقع العملي، وذلك في محاولة لتطوير مدخل جديد يسعى إلى تطبيق نموذج خاص على الظواهر المحاسبية باعتبارها علماً تطبيقياً، وقد عرف هذا المدخل بـ "النظرية الإيجابية".

ويهدف المدخل الإيجابي، بصفة عامة، إلى تطوير التقرير المالى داخل نطاق المحاسبة المالية عن طريق توضيح ماهية الظروف التي تنتج من اختيار معين لإحدى السياسات المحاسبية من خلال الأبعاد الكلية للأنشطة الفعلية المتعلقة بإعداد القوائم المالية. ولأنه عادة ما تتعلق الحاجة بمضمون ومحتوى القوائم المالية، فإن محاولة إشباعها تتطلب الرجوع إلى الواقع العملي وتحليل المعاملات الفعلية للشركة، وذلك تمهيداً للاستدلال على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة التي تقود إلى اختيار سياسة محاسبية معينة والتنبؤ بآثارها فى أداء الشركة.

وبذلك فإن الوظيفة المحاسبية، وفقاً لمنظور هذا المدخل تعكس - من خلال البعد التجريبي - الاهتمام بوظيفة الاتصال التي يكون لها الأولوية على وظيفة القياس، حيث تهتم بأداء المهام المتعلقة بالاختيار بين الطرق المحاسبية البديلة التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية، وبهذا تحاول النظرية الإيجابية للمحاسبة الإجابة عن التساؤلات التي تظهر من الممارسة المحاسبية العملية،

محددات السلوك الإدارى فى اختيار السياسات المحاسبية

كالتى تدور حول الأسباب التى تدعو إلى أن يكون للإدارة حرية - إلى حد ما - اختيار طرق وسياسات التقرير المالى، وكذلك حول مدى الثقة فيما تصدره بعض الهيئات المحاسبية، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية ومجمع المحاسبين القانونيين، من تعديلات للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (Wats and Zimmerman, 1997: 1-14).

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول إن مضمون البحث المحاسبى الإيجابى يدور حول الممارسة والتجريب لاكتشاف تفضيلات الإدارة، وبذلك تتمثل إسهامات رواد النظرية المحاسبية الإيجابية فى سعيهم الحثيث نحو تطوير النظرية المحاسبية بالشكل الذى يجعلها قادرة على توضيح الأسباب الكامنة وراء تفضيل الإدارة لإحدى الطرق والسياسات المحاسبية البديلة والتنبؤ بكيفية مواءمتها طبقاً لمتطلبات الممارسة العملية (Watts and Zimmerman (1978)، غير أن هذا الإسهام فى تنظير المعرفة المحاسبية واجه تساؤلاً يدور حول كيفية ترتيب البدائل المحاسبية المتاحة وفقاً للتفضيلات الفردية، بمعنى آخر: متى يمكن للمشاهدات أن تستخدم فى تحديد إطار لدالة تفضيل فردية فى ظل تعذر - إن لم يكن استحالة - معرفة التفضيلات الفردية التى تختلف على مستوى الأفراد كما تختلف بمرور الزمن على مستوى الفرد الواحد؟ فضلاً عن تعدد وتنوع الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فى ظل الظروف الاعتيادية واختلاف احتياجاتهم حتى داخل الفئة الواحدة؛ مما يتعذر معه تقييم تفضيلات كل فرد يتأثر بقرار السياسة المحاسبية. لقد أسفرت جهود الباحثين، فى الإجابة عن ذلك التساؤل، عن ظهور ثلاثة مداخل لتنظير المعرفة المحاسبية على أساس إيجابى هى (Demski, 1988: 628; Mouck, 1990: 231-259):

أ- نظرية تكلفة الوكالة.

ب- نظرية متخذى القرارات.

ج- نظرية اقتصاديات المعلومات.

وفيما يلى عرض موجز لكل من هذه النظريات الثلاث:

أ- نظرية تكلفة الوكالة،

تقوم نظرية تكلفة الوكالة على مفهوم الوكالة أى العلاقة التى تنشأ بين طرفين هما:

الموكل أو الأصيل ليكون أحد الطرفين، والوكيل ليكون الطرف الثانى، وتتحدد هذه العلاقة عادة بموجب شروط عقد صريحة أو ضمنية، يكلف بموجبها الطرف الأول (الموكل) الطرف الثانى (الوكيل) بالقيام بأنشطته معينة لصالحه كما يفوضه باتخاذ القرارات نيابة عنه (Eisenharat, 1989). وعلى أساس هذا المفهوم تصف هذه النظرية الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف من ذوى المصالح المشتركة فيها التى تتركز - أى مجموعة العلاقات - على عدة فرضيات أساسية هى (Wolk et. al., 2001: 100):

- ١- إن كلاً من الموكل والوكيل شخص أو أشخاص يتميزون بالحصانة وبالوعى، بمعنى أن كلاً من الطرفين يعرف مصلحته؛ ولذا يسعى إلى تعظيم منافعه المتوقعة، وهذه المنافع المتوقعة هى التى ستحدد بالتالى تصرفاته وقراراته.
- ٢- تأسيساً على ما تقدم سيعتمد الوكيل إلى تعظيم منفعة حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة الموكل، ومن هنا سينشأ نوع من تضارب المصالح بينهما؛ مما يوجب وجود شروط محددة فى العقد تنظم العلاقة وتقلل من فرص حدوث التعارض إلى حدها الأدنى.
- ٣- مع الاعتراف بوجود ظاهرة التعارض فى المصالح بين الطرفين، إلا أن ذلك لا ينفى الاعتراف بوجود المصالح المشتركة بينهما، وهى تتمحور حول الحرص على استمرار الشركة ونجاحها.

وفى ضوء ما تقدم تبحث نظرية تكلفة الوكالة فى اقتصاديات وسلوكيات هذين الطرفين على أساس أربع قواعد أساسية، وأول تلك القواعد تحليل اقتصادى لما يدور داخل الشركة، وثانيها تحليل سلوكى للمجموعات التى تتكون منها الشركة، وثالثها تحليل محاسبى لتكاليف الوكالة التى تنشأ نتيجة الصراع بين الأطراف المختلفة للشركة، ورابعها تحليل قانونى للتعاقدات التى يجب أن تتم بين تلك الأطراف لحل مشاكل الوكالة (الصادق، ١٩٨٩م: ٣٢٣-٤٢٤).

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

وفي إطار استخدام نظرية تكلفة الوكالة في الإجابة عن التساؤل الخاص بكيفية ترتيب البدائل المحاسبية المتاحة وفقاً للتفضيلات الفردية، تؤكد هذه النظرية أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية يتأثر فقط بآثارها النسبية في الدخل وفقاً لتفضيلاتها، وذلك دون الأخذ في الاعتبار تفضيلات الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح في الشركة أو الظروف المختلفة القائمة في التطبيق العملي على سياسات الاختيار المحاسبى التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية (Zmijewski and Hagerman, 1981: 129-149).

ولكن حتى لا تؤدي هذه النظرية في النهاية إلى إطار نظري يخدم مصلحة الإدارة على حساب مصالح الأطراف الأخرى؛ اقترح (Demski, 1988: 261-285) مدخلاً أكثر تطوراً لهذه النظرية لشرح وتفسير الدوافع المؤثرة في اختيار البدائل المحاسبية بما يتسق مع الواقع الفعلي، حيث يقوم هذا التطوير على أساس نظرة أوسع للشركة باعتبارها اختياراً لتشكيلة المدخلات والمخرجات المثالية التي تتضمن مجموعة من العلاقات التعاقدية المنظمة من خلال العقود المختلفة، وتكون المحاسبة هي أحد عوامل الإنتاج التي تسهم في إنتاج هذه التشكيلة، وبذلك فإن تفضيلات الإدارة للبدائل المحاسبية تعتمد على أسعار عوامل الإنتاج الأخرى، ويعنى هذا أنه عندما تقوم الإدارة باختيار سياسات وطرق إعداد التقرير المالى في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإن ذلك يكون بمنزلة الممارسة الفعلية لتفضيلاتها التي تميل إلى اختيار السياسة المحاسبية التي تحقق أفضل تشكيلة لعوامل الإنتاج.

ب - نظرية متخذى القرارات،

تركز نظرية متخذى القرارات للبحث المحاسبى على جانبين سلوكيين متكاملين هما:

معرفة أثر المعلومات في سلوك متخذى القرارات، أما الجانب الثانى فيهتم بكيفية استخدام المعلومات من جانب متخذى القرارات، أى العلاقة بين المعلومات بوصفها مدخلات العملية القرارية وبين القرار نفسه باعتباره مخرجات هذا النظام.

ففيما يخص الجانب الأول، نراه يعكس الاتجاه النفعي للمحاسبة ويركز على الأبعاد التالية:

١- مدى كفاية الإفصاح.

٢- فائدة (نفع) المعلومات المحاسبية.

٣- الانعكاسات لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية الناتجة عن طرق الإفصاح المختلفة.

٤- الحكم على درجة الأهمية النسبية للمعلومات.

٥- أثر البدائل المحاسبية المختلفة في عملية اتخاذ القرارات.

أما الجانب الثاني فينصرف اهتمامه نحو كيفية تشغيل المعلومات من قبل متخذي القرارات للوصول إلى القرار المطلوب، وبذلك فهو يسعى إلى تحديد ووصف ماهية المعلومات التي يرغب متخذي القرارات في الحصول عليها، وبالتالي يعكس دور الإدارة في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

وفي ضوء ما تقدم، تقوم هذه النظرية على أساس وجوب تضمين المعرفة المحاسبية بالفروض المفسرة لسلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية، بحيث تعكس المعلومات الظاهرة في التقارير المالية تفضيلاتهم، ومن ثم تلائم استخداماتهم الحالية والمتوقعة (Healy and Waheen, 1990: 365-383). وعليه فإن هذه النظرية ترى في اختيار الإدارة من بين السياسات والطرق المحاسبية البديلة الوسيلة الفضلى لتوفير المعلومات الملائمة عن أداء الشركة الحالي والمستقبلي (Reverte and Strong, 2001: 4) وعليه فهي تنظر إلى وسائل إدارة الأرباح على أنها أدوات تستطيع الإدارة من خلالها تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية (Subramanyam, 1996: 249-282).

ج - نظرية اقتصاديات المعلومات،

في ظل نظرية اقتصاديات المعلومات لم تعد المعلومة سلعة حرة مثل الماء

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

والهواء، وإنما أصبحت سلعة اقتصادية لها كلفة وعائد، ومن ثم فإن استخدامها بات على أساس معيار الكلفة - المنفعة؛ فانصرف اهتمام هذه النظرية نحو دراسة البواعث الاقتصادية المؤثرة في النشاط المتعلق بأداء مهام التقرير المالي، إذ يرى أنصار هذه النظرية ضرورة الاهتمام بتفسير الدوافع الاقتصادية التي من أجلها تقوم الإدارة باختيار الطرق والسياسات المحاسبية، وذلك على اعتبار أن الإدارة هي الجهة التي تقوم بالدور الرئيس في التأثير في سياسات الاختيار المحاسبية، ومن ثم ينبغي استقصاء دوافعها في تدعيم أو مقاومة سياسات معينة وتفسير الضغوط التي أدت إلى إيجاد السياسات المحاسبية الحالية وأهم آثارها في مستخدمي المعلومات المحاسبية. بمعنى آخر: يرى مؤيدو هذه النظرية ضرورة عدم تجاهل تأثير قرارات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المحددات والبواعث الاقتصادية الواقعية المؤثرة في أداء الوظائف المحاسبية؛ مما يعني ذلك أن الحكم على قيمة المعلومات الإضافية يمكن أن يكون من خلال تضمين نماذج تحديد قيمة المعلومات بعض الخصائص النوعية للمعلومات التي تعكس درجة استجابتها للدوافع الاقتصادية. وتعد الدراسات التجريبية التي اهتمت في البحث بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية خير دليل على وجهة نظر هذه النظرية في تفسير حرية الإدارة في استغلال المرونة المتاحة لها في الاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة (Breten and Taffler, 1995: 81-92) التي قامت باستقصاء أثر تجميل المعلومات في تقييم محلى وسماسرة الأسهم للأرقام المحاسبية السنوية للشركات - أوضحت أن هناك علاقة بين الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية وأسعار الأسهم في السوق، وأن عدم وجود تصحيح مباشر للمحاسبة الإبداعية ليس من الضروري أن يؤدي إلى تسعير خاطئ في السوق. كما بينت دراسة (Goodacr and Mcgrath, 1997: 155-160) أن التنبؤات في ظل فروض السوق الكفاء تشير إلى أن تغيرات الأسهم في سعر السوق سوف تتأثر بالتغيرات في الإجراءات المحاسبية التي تؤثر في الأرباح بالقوائم المالية، إذ إن مستخدمي القوائم المالية سوف يفسرون أرقام الربحية بغض النظر عن الإجراءات المحاسبية التي اتبعت في إعدادها باعتبار أن هناك قطاعاً كبيراً من

المستثمرين ليسوا ذوي خبرة، وعادة لا يقومون بتعديل المعلومات الواردة في القوائم - وهو الأمر الذي يدفع الإدارة ويحفزها باتجاه اختيار السياسات المحاسبية التي تجعل الأرباح المتحققة مرضية. وتناولت دراسة (Bernard and Skinner, 1996: 313-325) دوافع الإدارة في التوسع في اتباع سياسة الاستحقاقات الاختيارية، وهل يمثل ذلك نوعاً من اغتنام الفرص ويؤدي إلى تشوية دقة وعدالة القوائم المالية أم أن ذلك يكون بفرض تحسين محتوى المعلومات للقوائم المالية؟ ولاختبار تلك التساؤلات قامت الدراسة باختبار الخيارات المحاسبية التي تساعد على تفسير حركة التغيرات في أسعار الأسهم، والتنبؤ بالتدفقات النقدية ورقم الدخل. وقد خلصت إلى أن حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية يؤدي إلى تحسين قيمة المعلومات الناتجة عن القوائم المالية.

ثانياً - الدراسات السابقة:

تعد الدراسة التي قام بها Watts and Zimmerman من الدراسات الرائدة التي حاولت تقديم المفهوم العلمي لنظرية المحاسبية الإيجابية بوصفها مدخلاً جديداً لتفسير دوافع الإدارة في الاختيار من بين البدائل والسياسات المحاسبية، وذلك من خلال اختبار أثر كل من التكاليف التعاقدية المثلثة في خطط وحوافز الإدارة وعقود المديونية، وكذلك التكاليف السياسية - في سلوك الإدارة في اختيارها الطوعي لتعديل بيانات القوائم المالية للشركة بأثر التغير في المستوى العام للأسعار، وهل يختلف ذلك الأثر باختلاف حجم الشركة؟ وقد جاءت نتائج الدراسة التي أجريت على (٥٢) شركة أمريكية قامت بتعديل قوائمها المالية وفق المستوى العام للأسعار، مدعمة لفرضيات هذه الدراسة، إذ بينت أن الشركات الكبيرة الحجم، في ظل رغبتها في تعديل قوائمها المالية وفق المستوى العام للأسعار، تختار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تدنى مستوى الأرباح؛ وذلك لأن الوفورات الناتجة عن تخفيض الأرباح والمتمثلة في تخفيض الضرائب وتحقيق وفورات في تكاليف السياسة والتنظيمية، تزيد على التكاليف الإضافية

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

المصاحبة لعملية تخفيض الأرباح والمتمثلة في تكاليف إنتاج المعلومة المحاسبية وتكاليف تعديل خطط وحوافز الإدارة، وفي المقابل وجد الباحثان أن هذه الوفورات هي أقل في الشركات الصغيرة الحجم، ومن ثم فهي لا تمتلك الدوافع لاختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى خفض مستوى أرباحها (Watts and Zimmerman, 1978: 112-134).

أما Dhaliwal فقد درس أثر هيكل رأس مال الشركة في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية وذلك من خلال فرضية مفادها أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية لا تعد محدداً لسلوك الإدارة في اختيار طريقة معالجة تكاليف الاستكشاف في شركات النفط. كما أعاد اختيار أثر حجم الشركة في طبيعة العلاقة بين نسبة المديونية واختيار الإدارة لطريقة المعالجة. وقد أجريت الدراسة على عينتين من شركات النفط، إحداهما تتكون من (٧٢) شركة تطبق طريقة الكلفة الإجمالية، والأخرى تتكون من (٤١) شركة تطبق طريقة الجهود المثمرة قبل صدور المعيار رقم (١٩) وعبر عن حجم الشركة بقيمة مبيعاتها. وقد جاءت النتائج غير مدعومة للفرضية؛ إذ وجد أن الشركات التي تزيد فيها نسبة المديونية تفضل اتباع طريقة الكلفة الكلية في معالجة تكاليف الاستكشاف، وقد فسّر Dhaliwal ذلك بأن طريقة الكلفة الكلية مقارنة بطريقة الجهود المثمرة تؤدي إلى زيادة كل من الدخل الدوري وحقوق الملكية، كما أن هذه الطريقة تحد من درجة تباين أرقام الدخل للفترات المحاسبية المتعاقبة، وهي كلها سمات مرغوب فيها من وجهة نظر عقود الافتراض؛ لأنها تؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة. كما وجد أن حدة القيود الواردة في اتفاقيات القروض تكون أكثر في الشركات التي تكون نسبة المديونية فيها عالية؛ الأمر الذي دعم تفسير Dhaliwal لتلك النتيجة. كما أظهرت النتائج أن الشركات الكبيرة الحجم تميل بشكل كبير إلى استخدام طريقة الكلفة الكلية؛ وذلك لتجنب تقلب أرقام الدخل عبر الفترات المتعاقبة (Dhaliwal, 1980: 78-84).

ودرس Moses تأثير كل من حجم الشركة والحصة السوقية وأجور العاملين والحوافز الإدارية وأخيراً رقابة المالكين في سلوك الإدارة باختيار السياسات

المحاسبية، وذلك بالتركيز على التغيير الاختياري للسياسات المحاسبية واستبعاد التغييرات الإجبارية والإلزامية. وقد شملت الدراسة (٢١٢) شركة أظهرت تقاريرها المالية تغيراً محاسبياً خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٥-١٩٨٠م. وجاءت النتائج داعمة لفرضيات الدراسة لكل من حجم الشركة والحصة السوقية وحوافز الإدارة، إذ أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين سلوك الإدارة نحو إدارة الأرباح وتلك العوامل، أما تأثير عامل تكاليف العمل ورقابة العاملين فلم تظهر النتائج أي تأثير لهما في سلوك الإدارة باختيار السياسات المحاسبية الهادفة إلى إدارة الأرباح (Moses, 1987: 358-377).

أما Bowen, Ducharme and Shores فقد درسوا العلاقة بين الحقوق الضمنية لأصحاب المصالح في الشركة والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة والتي تؤدي إلى تحسين سمعة الشركة وزيادة الثقة في قدرتها على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها الضمنية، حيث ترى الإدارة أن أصحاب المصالح في الشركة من زبائن ومجهزين وعاملين، لا يمتلكون القدرة ولا حتى الرغبة في إجراء التعديلات اللازمة على التقارير المالية للشركة لمعرفة نتيجة الاختلافات في بدائل السياسات المحاسبية المطبقة على أداء الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يشجع الإدارة ويحفزها نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي التأثير في تقديرات أصحاب المصالح في الشركة. وقد اختبرت الدراسة فرضية أساسية مفادها أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية التي تزيد الدخل المحاسبي ترتبط إيجابياً بمدى اعتماد الشركة على المتطلبات الضمنية لأصحاب المصالح. وقد كانت السياسات المحاسبية المختارة لتحقيق هدف هذه الدراسة، هي طرق تسعير المخزون وطرق احتساب الإهلاك حيث وصفت هذه السياسات بالتغير التابع للدراسة، في حين عد كل من مصاريف البحث والتطوير والكثافة العمالية ومصاريف الإعلان والترويج ونسبة المديونية وأوراق الدفع القصيرة الأجل وكلفة البضاعة المباعة، متغيرات مستقلة تعبر عن المتطلبات الضمنية لأصحاب المصالح، وقد جاءت نتائج الدراسة مدعومة لفرضيتها. كما اختبر الباحثون في هذه الدراسة أثر نوع

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة في طبيعة تلك العلاقة. بالإضافة إلى خطط الحوافز الإدارية والدوافع الضريبية وحجم الشركة، وقد أظهرت النتائج أن لجميع العوامل الأربعة أثراً في اختيار السياسات المحاسبية وبالتالي في علاقتها مع المتطلبات الضمنية لأصحاب المصالح، علماً أن الباحثين في هذه الدراسة قد أولوا اهتماماً كبيراً في اختيار عينة دراستهم، إذ تم استبعاد أي شركة من العينة كانت قد غيرت طريقة تسعير المخزون أو الإهلاك خلال سنة الاختبار أو السنتين السابقتين عليها، لذلك كانت الدراسة تغطي خمس فترات ممتدة من ١٩٨١م لغاية ١٩٩٢م، وعينة الدراسة في كل فترة هي على التوالي ١٣٤٢ شركة، ١٩٤٥ شركة، ٢٤٨٤ شركة، ٢٩٠٨ شركات، ٢٥٦٥ شركة. الأمر الذي ميزها عن سابقتها من الدراسات (Bowen et. al., 1995: 255-295).

واستهدفت دراسة Burgstahler and Dichev أهمية إدارة الأرباح في تجنب الانخفاض في مستوى الأرباح وعند تحقيق الخسائر، وذلك عن طريق إدارة المستحقات الاختيارية لكل عناصر التدفقات النقدية التشغيلية ورأس المال العامل في ضوء تكاليف الوكالة، وقد قامت الدراسة على اختبار فرضيتين، تتعلق الأولى بأهمية إدارة الأرباح في تجنب انخفاض مستوى الأرباح عند الحد الأدنى المقرر لحوافز الإدارة، في حين تنصرف الثانية نحو أهمية إدارة الأرباح في تجنب الخسائر، واختبار هاتين الفرضيتين اختار الباحثان عينتين لدراستهما، الأولى محققة أرباحاً متدنية، والثانية محققة خسائر خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٦-١٩٩٤م. وقد لاحظ الباحثان أن الشركات التي تكون فيها نسبة عالية من الأموال المتداولة والخصوم المتداولة عادة ما تلجأ إلى إدارة أرباحها من خلال بنود رأس المال العامل، أما الشركات التي تتميز بمستوى عالٍ من التدفقات النقدية التشغيلية فهي في الغالب تفضل إدارة أرباحها عن طريق بنود التدفقات النقدية التشغيلية. أما نتائج الدراسة فقد أوضحت أن (٨-١٢٪) فقط من مجموع الشركات التي حققت خسائر، قد مارست بالفعل عملية إدارة الأرباح، وعليه استنتج الباحثان أن الإدارة التي لم تستطع بلوغ الحد الأدنى من الأرباح اللازم للحصول على الحوافز لن تكثر بعملية إدارة الأرباح، على عكس الإدارة

التي تحقق خسائر، حيث تنظر إلى عملية إدارة الأرباح على أنها الوسيلة الفاعلة لضمان استمرارها الوظيفي وتجنب عزلها، خاصة إذا ارتبط تقييم أدائها برقم صافى الربح (Burgstahler and Dichev, 1997: 99-126).

وحاول Klumpes اختبار تأثير كل من معدل الضريبة وحجم الشركة ورقابة الملكية والقدرة الإيفائية للشركة، بوصفها محددات لسلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الممهدة للدخل، وذلك التأثير الواقع على عينة مؤلفة من (٢٨) شركة تأمين على الحياة في أستراليا، والتي أجرت تغييراً في سياساتها المحاسبية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٢-١٩٩٣م، وقد جاءت نتائج الدراسة مدعومة للفرضية فيما يخص محدد حجم الشركة ومعدل الضريبة، حيث أظهر الاختبار الإحصائي وجود علاقة إحصائية معنوية موجبة بين هذين المتغيرين وسلوك الإدارة تجاه تمهيد الدخل، في حين لم تظهر النتائج قبول الفرضية بشأن محدد رقابة الملكية والقدرة الإيفائية للشركة (Klumpes, 1998: 1-15).

وركز Godfery and Jones على دراسة تأثير التكاليف السياسية في سلوك الإدارة عند اختيار السياسات المحاسبية الخاصة بتصنيف البنود غير العادية، وذلك من خلال دراسة أثر عدد من المحددات تمثلت في "الحصة السوقية وتكاليف العمل والخوافز الإدارية"، وذلك على عينة مؤلفة من (٥٨) شركة خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٠م، وقد كانت فرضيات الدراسة كما يلي:

١- إن الشركات التي تمهد الدخل الاعتيادي باستخدام التصنيف الاختياري لبنود المكاسب والخسائر المتكررة بوصفها بنوداً غير عادية - تتحمل تكاليف عمل أقل من الشركات التي لا تمهد الدخل باستخدام التمهيد التصنيفي للدخل الاعتيادي.

٢- إن الشركات التي تمهد الدخل الاعتيادي باستخدام التصنيف الاختياري لبنود المكاسب والخسائر بوصفها بنوداً غير عادية - تكون فيها نسبة الحوافز الإدارية إلى الدخل التشغيلي أعلى من الشركات التي لا تمهد الدخل باستخدام التمهيد التصنيفي للدخل الاعتيادي.

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

٢- إن الشركات التي تمهد الدخل الاعتيادي باستخدام التصنيف الاختياري لبنود المكاسب والخسائر بوصفها بنوداً غير عادية - تمتلك حصة سوقية أكبر من الشركات التي لا تمهد الدخل باستخدام التمهيد التصنيفي للدخل الاعتيادي.

ولقد أسفرت نتائج الدراسة عن دعمها للفرضية الأولى؛ إذ ثبت أن الشركات التي تدير أرباحها باستخدام التمهيد التصنيفي تكون أقل عرضة لضغوطات النقابات العمالية من تلك الشركات التي لا تدير أرباحها، من ثم تتخفف فيها تكاليف العمل مقارنة بشركات النوع الثاني. كما أوضحت نتائج الدراسة رفض الفرضيتين الثانية والثالثة؛ الأمر الذي يعنى عدم وجود أثر لكل من الحصة السوقية والحوافز الإدارية في إجراءات الإدارة بشأن إدارة الربح الاعتيادي (Godfery and Jones, 1999: 229-254).

واستهدفت دراسة Beatty and Weber فحص أثر شروط عقد الافتراض في التغييرات الاختيارية التي تجريها الإدارة على الطرق والسياسات المحاسبية، وذلك عن طريق اختبار أربع فرضيات أساسية مفادها:

١- الشركة المرتبطة بعقود مديونية مع المصارف، ولديها حرية تغير الطرق المحاسبية، تلجأ إلى التغييرات التي تزيد من الدخل عندما يكون لهذه التغييرات أثر في الشروط التعاقدية للدين.

٢- إن الشركة التي تسمح لها شروط عقود المديونية مع المصارف بإجراء التغييرات الطوعية للتأثير في الشروط التعاقدية للدين، تكون أقل ميلاً لإجراء التغييرات التي تزيد من الدخل عندما يتوقعون أن تكون تكاليف الإخلال الفنى لشروط العقد منخفضة. ويقصد بالإخلال الفنى عدم التناسق وتناسب الأصول والخصوم بشكل يتوافق مع متطلبات عقد الدين.

٣- إن الشركة التي لديها عقود مديونية مع المصارف تسمح بإجراء تغييرات في الطرق المحاسبية الطوعية للتأثير في شروط العقد، تكون أكثر ميلاً لإجراء التغييرات في الطرق المحاسبية المؤدية لزيادة الدخل، إذا احتوت شروط العقد

على الأداء السعري على أساس محاسبي والتعهدات التقليدية. ويقصد بالأداء السعري على الأساس المحاسبي بأنه سعر الفائدة على القرض المصرفي يرتبط بعلاقة عكسية مع التغيرات في المقاييس المحاسبية للأداء المالي، بمعنى أن الفائدة على القرض بموجب الأداء السعري تصبح متغيرة تبعاً لما تعكسه نسب الأداء المالي للشركة المقترضة.

٤- عندما تحتوى شروط العقد على محددات توزيع الأرباح، فإن احتمال قيام الشركة التي تسمح لها شروط عقد المديونية مع المصارف بإجراء تغييرات في الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل بدلاً من تخفيضه - يكون أكبر.

ولقد اختبرت الفرضيات الأربع على عينة مؤلفة من (١٢٥) شركة لديها عقود مديونية مع المصارف تسمح لها بإجراء تغييرات في الطرق المحاسبية بشكل طوعي، وقد وجد الباحثان في هذه الدراسة أن الشركات التي تقوم بإجراء تغييرات في الطرق المحاسبية تميل بشكل واضح نحو التغيرات المؤدية إلى زيادة الدخل ولكن هذا الميل سرعان ما يتحول عندما تتوقع الشركة أن تكون تكاليف الإخلال الفنى لشروط العقد منخفضة. وقد لوحظ في الدراسة أن تلك النتائج التي توصلت إليها لا تتغير حتى بعد الأخذ في الاعتبار الدوافع الأخرى لتغيير الطرق والسياسات المحاسبية مثل حوافز الإدارة والحوافز الضريبية ونحو ذلك، وهذا يعني أن عقود الدين تؤثر في سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية (Beatty and Weber, 2003: 119-142).

وبحث Chen and Yuan في تعليمات وكالة تنظيم الأوراق المالية بجمهورية الصين الشعبية، وهي تعليمات تخص حقوق الإصدار الجديد للأسهم، وأثر تلك التعليمات في سلوك الإدارة باتجاه اختيار السياسات المحاسبية المحددة لعملية إدارة الأرباح، وذلك على خلفية ظاهرة العدد الكبير من الشركات التي استوفت شرط الإصدار والذي يفيد بضرورة تحقيق الشركة معدل الكبير من الشركات التي استوفت شرط الإصدار والذي يفيد بضرورة تحقيق الشركة معدلاً عائداً على حق الملكية لا يقل عن (١٠٪) للسنوات الثلاثة السابقة للإصدار، حيث كشفت المراجعة التاريخية لأداء الشركات المتقدمة للوكالة أن نحو (٢٥٪) منها لم

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

يكن أداؤها بالمستوى المطلوب ولم تكن قادرة على بلوغ ذلك المستوى من الأداء؛ الأمر الذي قد يثير الشكوك حول قيام إدارات هذه الشركات بعملية إدارة الأرباح مستفيدة في ذلك من الحرية الممنوحة لها في الاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، ولفحص هذه الظاهرة والتحقق من وجودها قام الباحثان باختيار (٤٤٠) شركة تقدمت إلى الوكالة للحصول على موافقات إصدار جديد للأسهم، حيث قسمت هذه العينة إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى الشركات التي رفضت الوكالة طلباتها وبلغ عددها (١١٦) شركة، في حين تضم المجموعة الثانية الشركات التي قبلت الوكالة طلباتها وبلغ عددها (٣٢٤) شركة، وقد غطت الدراسة السنوات ١٩٩٦-١٩٩٨م. أما الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة فهي:

١- إن قرارات الموافقة الصادرة عن وكالة تنظيم الأوراق المالية ذات علاقة سلبية مع المؤشرات الدالة على إدارة الأرباح.

٢- لاحقاً لتقديم الطلب للحصول على حق الإصدار يكون أداء الشركات الحاصلة على الموافقة أفضل من أداء الشركات التي لم تحصل على الموافقة.

٣- من ضمن الشركات التي حصلت على حق الإصدار يكون مستوى أداء الشركات التي تقوم بعملية إدارة الأرباح لبلوغ التأهيل المطلوب للإصدار، أضعف من المتوسط السائد في حقل الصناعة، وذلك على عكس الشركات التي لا تقوم بعملية إدارة الأرباح.

وقد جاءت نتائج الاختبار الإحصائي مدعمة لتلك الفرضيات الثلاث؛ مما يعنى أن أهداف المشروع الصينى في توجيه الموارد الاستثمارية على القطاعات ذات الأداء الجيد كان يقابل بعملية إدارة الأرباح، أى أن عملية الأرباح كانت تضعف هذا الهدف (Chen and Yuan, 2004: 645-665).

أما في العالم العربي فلم يجد الباحث أكثر من دراستين تناولتا البحث في العوامل المحددة لاختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، وهما دراسة (صالح ٢٠٠٣م: ٤٨٣-٥٣٣)؛ إذ استهدفت هذه الدراسة فحص الفرضيات الأساسية

التي قامت عليها نظرية المحاسبة الإيجابية لتفسير دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة من الشركات المساهمة السعودية يبلغ عددها (٤٨) شركة موزعة على ثلاثة قطاعات هي: صناعية وعددها (٢٣) شركة، وخدمية وعددها (١٦) شركة، وأخيراً زراعية وعددها (٩) شركات. وقد تأسست هذه الدراسة على اختبار خمسة فروض هي على النحو التالي:

- ١- إدارة الشركات ذات الحجم الكبير تميل نحو اختيار السياسات المحاسبية التي ينتج عنها تخفيض الأرباح.
- ٢- إدارة الشركات التي تحصل على ديون ومساعدات حكومية تميل نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المحاسبية.
- ٣- إدارة الشركات ذات المعدل المرتفع من العمالة الأجنبية تميل نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المحاسبية.
- ٤- إدارة الشركات التي لديها نظام الحوافز والمكافآت الإدارية يعتمد على الأرباح تميل نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح.
- ٥- إدارة الشركات التي لديها نسب معدلات مرتفعة للمديونية تميل نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح المحاسبية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية بعض العوامل الاقتصادية مثل معدل العمالة الأجنبية ونسبة المديونية في التأثير في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية بالشركات السعودية تأثيراً يتفق مع الاتجاه المتوقع وفقاً للمدخل الإيجابي، في حين جاء تأثير العوامل الأخرى متضارباً، حيث كان تأثير عامل الحجم ضعيفاً في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية. كما جاء تأثير عقود الحوافز عكس الاتجاه المتوقع وفقاً للمدخل الإيجابي، وقد أرجع الباحث ذلك إلى عدم الإدراك الكامل من جانب الإدارة لكل من الآثار والأبعاد الاقتصادية لعملية اختيار السياسات المحاسبية، بالإضافة إلى عدم الدقة في قياس بعض العوامل فضلاً عن غياب أو عدم وضوح المعايير التي تنظم بعض الممارسات المحاسبية.

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

أما الدراسة الثانية فهي دراسة (أبو الخير، ١٩٩٩م: ١ - ٤٠)، وقد استهدفت تقديم تفسيرات نظرية لظاهرة إدارة الأرباح وتحديد الدوافع التي تكمن وراءها، وذلك عن طريق دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة المصرية مؤلفة من (٤٧) شركة موزعة على ثمانية من الأنشطة، وقد غطت الدراسة الفترة الممتدة من ١٩٨٧م لغاية ١٩٩٦م وقد اختبرت الدراسة أربعة فروض أساسية هي:

١- مع بقاء العوامل الأخرى كما هي، فإن الإدارة تمارس استحقاقاً اختيارياً بتخفيض أو زيادة المخصصات إذا انخفضت أو ارتفعت أرباح الفترة المالية قبل معالجة المخصصات عن أرباح الفترة السابقة.

٢- مع بقاء العوامل الأخرى كما هي فإن الإدارة الجديدة للشركة تمارس استحقاقاً اختيارياً بتخفيض المخصصات المحاسبية لزيادة الربح في أول سنة مالية تعد مسؤولة عنها مسؤولة كاملة.

٣- مع بقاء العوامل الأخرى كما هي، فإن الإدارة تمارس استحقاقاً اختيارياً بتخفيض المخصصات لزيادة الربح في السنة المالية التي تسبق عملية طرح جزء من الأسهم للاكتتاب العام في إطار سياسة الخصخصة.

وقد جاءت نتائج الاختبار الإحصائي مدعمة للفرضيات الثلاث، إذ تبين أن الإدارة تحاول دائماً تخفيض النقص الذي يطرأ على الأرباح بتحويل جزء من رصيد المخصصات إلى الأرباح بطريقة أو بأخرى، كما تحاول الإدارة أيضاً أن تحد من أي زيادات كبيرة في الأرباح، وذلك بتحويل جزء منها إلى المخصصات لاستخدامها في تعويض أي نقص في الأرباح مستقبلاً، وهو ما يعرف باختزان الربح، وتعد هذه العملية متصلة سنوياً ما لم تكن هناك دوافع موقفية أخرى تدفع الإدارة إلى زيادة الربح من سنة مالية بعينها إلى أخرى. كما أثبتت النتائج أن طرح جزء من الأسهم للاكتتاب يدفع الإدارة إلى أن تمارس استحقاقاً اختيارياً بتخفيض المخصصات لإحداث زيادة في الأرباح.

منهجية الدراسة: أولاً - مشكلة الدراسة:

من خلال الدراسة التحليلية للأدب المحاسبي في مجال استخدام النظرية الإيجابية لدراسة البواعث الاقتصادية لعملية اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، وقد اعتمدت على التكاليف التعاقدية والتكاليف السياسية بوصفها أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر في اختيار الإدارة للسياسات والطرق المحاسبية - يتضح صحة معظم فرضيات هذه النظرية خاصة في الدول التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم والتطور في مهنة المحاسبة، سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الممارسة المهنية. إلا أن ذلك الأدب المحاسبي الزاخر تجاهل عنصرًا مهمًا لتفسير عملية الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية بالنسبة للدول التي مازالت مهنة المحاسبة فيها في دور التكوين والنمو، يتمثل في العوامل البيئية التي تميز فكر وسلوك واتجاهات وثقافات مجتمع معين عن مجتمع آخر، وبالتالي فإنه ليس بالضرورة الحتمية أن يصح شرح وتفسير الظاهرة في مجتمع معين ثم إنزال هذا الشرح أو التفسير على الظاهرة نفسها في كل المجتمعات، وعليه فإن البواعث الاقتصادية الكامنة وراء عملية اختيار السياسات المحاسبية من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية، ليست بالضرورة هي نفسها الموجودة في الدول المتقدمة أو حتى النامية منها؛ لذا رأى الباحث أن يمحور مشكلة دراسته في السؤالين التاليين:

١- هل تصح فرضيات نظرية المحاسبة الإيجابية في شرح وتفسير الدوافع الاقتصادية لعملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية في شركات المساهمة العامة الأردنية؟

٢- هل تختلف تلك الدوافع بين الشركات باختلاف نسبة تركيز الأسهم في مجلس إدارة الشركة؟

ثانياً - عينة الدراسة:

لبحث مشكلة الدراسة يتطلب الأمر تحديد عينة الاختبار، وهنا لا بد بداية

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

من تشخيص وجود ظاهرة الاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، ولهذا الغرض قام الباحث بتتبع الإيضاحات المرفقة بالتقارير المالية السنوية للشركات لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤م، وتمكن عن طريق الفحص المتمعن لهذه الإيضاحات من رصد التزايد الملفت للانتباه لحالة قيام إدارات الشركات بتغيير الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبلها في إعداد المعلومات المحاسبية، خاصة في طرق احتساب الإهلاك وطرق تسعير المخزون، إذ بلغت نسبة الشركات التي قامت بذلك الإجراء في سنة ٢٠٠٤م نحو (٥٤,٧%) من مجموع الشركات المسجلة في بورصة عمان، أي بزيادة نحو (٢٢,١%) عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٢م، الأمر الذي قد يدل على تحول عملية التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية من حالات محدودة إلى ظاهرة يمكن أن يكون لها عواقب غير محمودة على مستقبل كفاءة السوق المالي في الأردن، وخاصة إذا كان الهدف من وراء تلك العملية إدارة أرباح هذه الشركات، ذلك لما يترتب على هذه العملية من مخاطر، لذا يرى الباحث من الضروري التحقق من الغاية التي ترجوها إدارات الشركات من عملية تغيير الطرق والسياسات المحاسبية قبل الولوج في دراسة البواعث الاقتصادية لعملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية، وذلك لتحديد عينة الاختبار بشكل دقيق وعلمي، ولهذا الغرض قام الباحث بتحديد طريقتين محاسبيتين شاع تغييرهما في سنة ٢٠٠٤م بين الشركات، ثم يوب الشركات التي قامت بتغييرهما حسب كل طريقة، ثم اختبر أثر التغيير في صافي الأرباح لتعيين الشركات التي مارست إدارة الأرباح عن طريق تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية وتمييزها عن الشركات التي لم تستهدف من التغيير التأثير في الأرباح، وذلك باستخدام مقياس (Herrmann and Inoue, 1996). ويوضح الجدول رقم (١) نتائج هذا الاختبار التي تظهر بجلاء قيام معظم الشركات بتغيير طرق حساب الإهلاك وطرق تسعير المخزون بهدف إدارة الأرباح، وعليه فإن عينة الدراسة تتكون من الشركات التي تدير أرباحها فقط.

ويلاحظ من التوزيع النوعي للعينة أن النسبة الكبرى من الشركات التي قامت

بعملية إدارة الأرباح تنتمي إلى القطاع الصناعي حيث بلغت نسبتها نحو (٥٤٪) من مجموع الشركات الممهدة للدخل، وإن نسبة (٥٢,٥٪) من شركات هذا القطاع قد غيرت طريقة تسعير المخزون، في حين استخدمت النسبة الباقية من شركات هذا القطاع سياسة احتساب الإهلاك في إدارتها لأرباح شركاتها. ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن الشركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات والقطاع المالي المتمثل في شركات التأمين والبنوك قد لجأت إلى استخدام أسلوب التغيير في طريقة احتساب الإهلاك حصراً في إدارتها للأرباح.

جدول رقم (١)

نتائج اختبار إدارة الأرباح في الشركات الأردنية لعام ٢٠٠٤م

الشركات التي لا تدير أرباحها			الشركات التي تدير أرباحها			نوع السياسة المحاسبية التي جرى عليها التغيير
تأمين البنوك	خدمي	صناعي	تأمين البنوك	خدمي	صناعي	
٨	١٠	٧	١٥	١٩	١٩	التغيير في طرق احتساب الإهلاك
-	-	٦	-	-	٢١	التغيير في طرق تسعير المخزون

ثالثاً - فرضيات الدراسة:

في ضوء سؤالي مشكلة الدراسة، من جهة، والعرض التحليلي الآتي لفرضيات النظرية الإيجابية للمحاسبة في مجال تفسير دوافع الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية من جهة ثانية، يضع الباحث فرضيات دراسته على النحو التالي:

أ- الفرضيات المتعلقة بالبواعث الاقتصادية لعملية اختيار السياسة المحاسبية:

تتفق الأدبيات على أن البناء الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية يقوم على ثلاث فرضيات هي: فرضية الحوافز والمكافآت الإدارية، وفرضية شروط عقود المديونية، وفرضية التكاليف السياسية، وفيما يلي عرض لهذه الفرضيات، وذلك لاعتماد الباحث عليها في صياغة فرضيات دراسته:

1- فرضية خطط الحوافز والمكافآت الإدارية:

تنشأ خطط الحوافز والمكافآت الإدارية أساساً لتقليل حدة التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين الناتج عن سعى كل منهم إلى تعظيم دالة منفعته الشخصية. وبذلك فإن خطط الحوافز والمكافآت تجمع بين مصلحة الإدارة ومصالح المالكين لتحقيق هدف مشترك هو تحسين قيمة الشركة في السوق المالي عن طريق تحسين أسعار أسهمها. ونظراً لكون هذه الخطط، تبنى عادة على رقم صافي الربح للشركة، فإن الإدارة تسعى دائماً إلى تحسين هذا الربح ليعكس الصورة الجيدة لأداء إدارة الشركة، ويتم ذلك من خلال اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح. ولقد أشارت دراسة Watts and Zimmerman, (1978) إلى سلوك الإدارة في هذا المجال بفرضية الحوافز الإدارية التي تفيد أن مديري الشركات التي تتحدد مكافآتهم في ضوء معيار صافي الربح، يلجؤون في الغالب إلى استخدام طرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى نقل الأرباح التي تخص فترات مالية لاحقة إلى الفترة المالية الحالية.

وقد حظيت هذه الفرضية بقدر كبير من اهتمام الدراسات الميدانية التي حاولت التحقق من صحتها، فعلى سبيل المثال بينت دراسة (Zwijewski and Hagerman, 1981: 129-149) التي استهدفت التنبؤ بالاختيار الإداري للسياسات المحاسبية عن طريق دراسة الإستراتيجية التي تستخدمها الإدارة العليا في اختيار طريقة تسعير المخزون واحتساب إهلاك الموجودات الثابتة، بينت هذه الدراسة أن اتجاه الإدارة يكون نحو البدائل التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح عندما ترتبط خطط حوافزها برقم صافي الربح. كما أوضحت دراسة Healy وزملائه دور الإدارة في تعظيم منفعتها المتمثلة في الحوافز والمكافآت التي تحصل عليها أو المحافظة عليها دون تخفيض، والتي تعتمد على رقم صافي الربح، من خلال التغيير في استخدام طريقتين هما: التحول من طريقة «القسط المتناقص» إلى طريقة «القسط الثابت» في احتساب الإهلاك، والتحول من طريقة «الوارد أولاً صادر أخيراً» إلى طريقة «الوارد أولاً صادر أولاً» في تسعير المخزون، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية (Healy et. al., 1987: 7-34):

- وجود تغييرات في الجزء الثابت والمتغير من خطط الحوافز، وذلك بعد تغير الطريقة المحاسبية؛ مما يعني محاولة الإدارة تجنب تأثير تغير الطريقة المحاسبية في تخفيض ما تحصل عليه من حوافز ومكافآت، وذلك عن طريق تعديل الجزء الثابت أو المتغير في تلك الخطط.

- الثبات في خطط احتساب الحوافز والمكافآت المرتبطة برقم صافي الربح في حالة ثبات الطريقة المحاسبية.

أما دراسة (Fudenberg and Tirale, 1995: 75-93) فقد نظرت إلى الحوافز الإدارية من ناحية المكاسب المعنوية وليس المادية للإدارة، حيث اعتبرت الاستقرار الوظيفي للإدارة وضمان استمرار المديرين في وظائفهم بالشركة من الدوافع الأساسية وراء اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح، حيث وجدت هذه الدراسة علاقة إيجابية قوية بين طول مدة بقاء المديرين في وظائفهم وتغيير الطرق المحاسبية.

وتأسيساً على ما تقدم صاغ الباحث فرضية دراسته الخاصة بباعث الحوافز الإدارية على النحو التالي:

«إن إدارة الشركات التي لديها نظام لحوافز ومكافآت إدارية يعتمد على صافي الأرباح تميل إلى اختيار طريقة تسعير المخزون أو احتساب إهلاك الموجودات الثابتة، التي تؤدي إلى زيادة الأرباح».

٢- فرضية التكاليف السياسية:

يقصد بالتكاليف السياسية تلك التي تتحملها الشركة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة صدور قرارات سياسية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة الشركة، أو تحول الثروة من الشركة إلى الدولة أو بين الأطراف ذوى المصالح في الشركة، أو تزيد من سيطرة الدولة على الموارد المتاحة للمجتمع. ويمكن تصنيف تأثير التكاليف السياسية إلى تأثير مباشر من خلال تنظيم محتويات التقرير المالي، وتأثير غير

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

مباشر ينتج من استخدام المؤسسات الحكومية لما يتضمنه التقرير المالي من معلومات تكون أساساً لغرض إجراءات تنظيمية معينة تحمل الشركة تكاليف إضافية مثل تلك التي تنشأ عن مطالب نقابات العمال وزيادة نسبة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة (Parfet, 2000: 481-488); لذا توصف هذه التكاليف بأنها واحدة من البواعث الاقتصادية المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى تخفيض الأرباح (Watts and Zimmerman, 1978).

ولقد أوضحت الدراسة السابقة أنه كلما زادت درجة حساسية الشركة سياسياً لجأت إلى تبني السياسات المحاسبية التي تظهر مستويات منخفضة من الأرباح، وذلك لتجنب تعرضها للتدخل الحكومي وفرض ضرائب أعلى على أنشطتها. ولصعوبة القياس المباشر للتكاليف السياسية؛ استخدم الباحثون مقاييس تقريبية للتعبير عن هذه التكاليف، وأكثر هذه المقاييس استخداماً هي مقياس حجم الشركة حيث افترضت الدراسات الميدانية وجود ارتباط بين حجم الشركة وتعرضها للتدخلات الحكومية، فكلما كان حجم الشركة كبيراً، زاد احتمال التدخلات السياسية خلال فترات ارتفاع الأرباح، ومن ثم فإنه كلما زاد حجم الشركة زادت درجة حساسيتها السياسية، وزاد احتمال اختيارها للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الأرباح. ولقد أكدت نتائج الكثير من الدراسات أهمية التكاليف السياسية في تحديد سلوك الإدارة في الاختيار من بين البدائل المحاسبية، فعلى سبيل المثال بينت دراسة (Morse and Richardson, 1985: 106-127) أن حجم الشركة له علاقة باستخدام طريقة «الوارد أخيراً صادر أولاً»، عندما أظهرت الاختبارات التي تمت في هذه الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم تحاول الحصول على منافع ضريبية كبيرة، ومن ثم فإنها تتجه إلى تغيير طريقة تسعير مخزونها من طريقة «الوارد أولاً صادر أولاً» إلى طريقة «الوارد أخيراً صادر أولاً» في الفترات التي تحقق فيها الشركة أرباحاً عالية، كما بينت أن الشركات الصغيرة الحجم تسعى دائماً إلى عدم استخدام طريقة «الوارد أخيراً صادر أولاً»؛ لأن المنافع الضريبية التي يمكن أن تحققها لا تكفي لتغطية التكاليف الناتجة عن التحول إلى تلك الطريقة، وقد أيدت دراسة

(Lindahi, 1989: 201-225) ما توصلت إليه دراسة Morse and Richardson حينما أظهرت نتائجها وجود علاقة بين حجم الشركة واختيار طريقة تسعير المخزون، إذ تبين من نتائج هذه الدراسة أن الشركات ذات الحجم الكبير تكون أكثر رغبة في اختيار طريقة «الوارد أخيراً صادر أولاً». أما دراسة (Herrman and Inoue, 1996: 161-178) فقد وجدت علاقة ارتباط قوية بين حجم الشركة ورغبتها في استخدام طريقة احتساب الإهلاك، حيث أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن الشركات الكبيرة الحجم تفضل دائماً اختيار طريقة الإهلاك التي تؤدي إلى تخفيض أرباحها المحاسبية، وهو على عكس الشركات الصغيرة الحجم، وذلك لتحقيق مكاسب ضريبية وتجنب الضغوطات السياسية.

وتأسيساً على ما تقدم صاغ الباحث فرضية دراسته الخاصة بباعث التكاليف السياسية على النحو التالي:

«تميل إدارة الشركات الكبيرة الحجم إلى اختيار طريقة تسعير المخزون أو احتساب إهلاك الموجودات الثابتة التي تؤدي إلى خفض الأرباح، وذلك بهدف خفض التكاليف السياسية».

٢- عقود المديونية:

يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة يتم بمقتضاها وضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها، مثل الحد من إصدار ديون جديدة أو تحديد حد أقصى لتوزيعات الأرباح أو تحديد حد أقصى للسيولة والمديونية (Van Praag, 2001: 16) لذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات التي تساعد على التخفيض من حدة الشروط المقيدة لحريتها، وفي الوقت نفسه تجنبها الوقوع في المساءلة الناتجة عن تجاوز شروط العقد. ولقد أشارت دراسة (Watts and Zimmerman, 1978) إلى هذا السلوك الإداري بفرضية شروط منح الائتمان التي تفيد أن مديري الشركات التي تتصف نسبة المديونية فيها بالارتفاع يميلون إلى اختيار الطرق والسياسات

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

المحاسبية التي تتقل الأرباح من الفترات اللاحقة إلى الفترة الحالية، وذلك لخلق انطباع جيد لدى المقرضين عن القدرة الإيفائية للشركة وتجنب ارتفاع كلفة رأس المال المقترض.

وقد حاولت عدة دراسات فحص أثر قيود عقود المديونية في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، فعلى سبيل المثال بحثت دراسة (Dhliwai et. al., 1982: 41-52) في أثر هيكل الملكية في اختيار طريقة إهلاك الموجودات الثابتة، وخلصت إلى نتيجة مفادها أنه كلما زادت قيود عقود المديونية، زادت دوافع الإدارة نحو اختيار طريقة الإهلاك التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، وذلك لتجنب تجاوز قيود المديونية. كما أظهرت دراسة (Warfield et. al., 1995: 61-91) علاقة ارتباط موجبة بين نسبة المديونية وسلوك الإدارة نحو تغيير طريقة احتساب الإهلاك، حيث وجدت أن الشركات المرتبطة بعقود مديونية ذات شروط مقيدة إلى حد كبير لحرية الإدارة، يكون المديرون فيها ميالين إلى تغيير طريقة الإهلاك، وذلك باختيار الطريقة التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، ويصفون هذا الاختيار بأنه الوسيلة الفاعلة لتجنب ارتفاع كلفة رأس المال. أما Hunt فقد بين في دراسته ذات العنوان «محددات قرارات تسعير المخزون في الشركات» أن نسبة المديونية في الشركات التي لم تغير طريقة تسعير مخزونها إلى طريقة «الوارد أخيراً صادر أولاً»، تكون قريبة من انتهاك القيود المحددة لعقد الدين بصورة أكبر من الشركات التي تحولت إلى طريقة «الوارد أخيراً صادر أولاً»، مما يعني ذلك وجود أثر لقيود عقود المديونية في الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية (Hunt, 1985: 448-542).

وتأسيساً على ما تقدم صاغ الباحث فرضية دراسته المتعلقة بقيود المديونية على النحو التالي:

«إن الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية يكون المديرون فيها ميالين إلى اختيار طريقة تسعير المخزون أو احتساب إهلاك الموجودات الثابتة التي تؤدي إلى زيادة الأرباح.»

ب- الفرضية الخاصة بمحدد نسبة تركيز الأسهم في مجلس الإدارة:

لقد بات واضحاً أهمية الدور الذي تلعبه البواعث الاقتصادية السالفة الذكر في عملية اختيار السياسات المحاسبية، غير أن هذه الأهمية تتأثر ببعض المحددات التي قد يؤدي عدم مراعاتها، عند اختيار السياسات المحاسبية، غير أن هذه الأهمية تتأثر ببعض المحددات التي قد يؤدي عدم مراعاتها، عند اختيار السياسات المحاسبية، إلى نتائج غير مرغوب فيها، ومن ثم تحويل عملية إدارة الربح من وسيلة إيجابية إلى أداة سلبية، ومن هذه المحددات نسبة تركيز الأسهم في مجلس إدارة الشركة حيث دلت الدراسات السابقة على أن مديري الشركات التي لديها نظام حوافز ومكافآت إدارية المرتبط برقم صافى الأرباح، وفي الوقت نفسه يملكون جزءاً من رأس مال الشركة يواجهون في الغالب موقفاً حرجاً فيما يخص تقرير مستوى الربح المرغوب في الإفصاح عنه في التقرير المالي، وذلك لتعارض أبعاد مصالحهم الشخصية، فالمستوى العالي من الأرباح لا شك يضمن لهم مستوى عالياً من الحوافز والمكافآت الإدارية، لكنه في المقابل سيزيد من الأعباء الضريبية والتكاليف السياسية للشركة عموماً، الأمر الذي قد يخفض من حصة السهم من توزيعات الأرباح، ومن ثم قيمة السهم في السوق المالي، وهو ما لا يرغب فيه المالكون، لذا يجب عليها عند اختيار السياسات المحاسبية أن توازن بين هذه العوائد (Carlson and Bathala, 1997: 179-196). وقد دلت الدراسات على أن المديرين في الشركات التي تنتشر فيها قاعدة الملكية بشكل واسع يكونون في وضع أفضل لتبني السياسات التي يرونها مناسبة لخدمة تركيز الأسهم في الإدارة على اختيارها لطريقة تسعير المخزون، حيث بينت أنه في حالة انخفاض نسبة تركيز الأسهم في مجلس الإدارة فإن المنافع الناتجة عن الإفصاح عن المستويات العالية للأرباح تفوق التكاليف السياسية الناشئة عن تلك الأرباح، وكذلك المدفوعات الضريبية، وهذا يعني أن الإدارة في مثل هذه الحالة ستلجأ إلى اعتماد طريقة «الوارد أولاً صادر أولاً»، أما عندما تكون نسبة التركيز للأسهم عالية فإن الأثر السلبي للتكاليف السياسية والأعباء الضريبية على الأرباح ومن ثم أسعار الأسهم في السوق المالي، سوف يمنع الإدارة من اختيار طريقة «الوارد أولاً صادر أولاً» (Neihaus, 1989: 269-281).

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

وتأسيساً على ما تقدم صاغ الباحث الفرضية التالية:

«كلما زادت نسبة تركيز الأسهم في مجلس إدارة الشركة، تلاشى تأثير خطط حوافز الإدارة والتكاليف السياسية في قرار الإدارة بشأن اختيار طريقة تسعير المخزون واحتساب إهلاك الموجودات الثابتة، وزاد دور عقود المديونية في هذا المجال.

رابعاً - متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من نوعين هما: المتغيرات التابعة وتتمثل بالطرق والسياسات المحاسبية التي شاع استخدامها في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أما النوع الثاني فهي المتغيرات المستقلة وتتمثل بالبواعث الاقتصادية لعملية التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية، وفيما يلي عرض لهذه المتغيرات:

أ- الطرق والسياسات المحاسبية:

نظراً لتعدد وتنوع الطرق والسياسات المحاسبية فإن الباحث سيركز اهتمامه على أكثرها شيوعاً في الاستخدام من قبل إدارات الشركات الأردنية في إدارة أرباحها وهما: طرق تسعير المخزون وطرق احتساب الإهلاك وعلى النحو المبين:

1- الطرق البديلة لسياسة تسعير المخزون:

يعد بند المخزون من الأصول المهمة في الشركات، والمشكلة الأساسية في هذا البند تتمثل في حقيقة أن السلع التي تباع خلال الفترة المالية نادراً ما تتطابق تماماً مع السلع المشتراة أو المصنعة خلال الفترة، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية تخصيص كلفة السلع المتاحة للبيع على كل من السلع المستخدمة أو المبيعة، وتلك التي لا تزال لدى الشركة حتى نهاية الفترة، ومن ثم فهناك علاقة واضحة بين التكاليف والمخزون يمكن التأثير فيها من خلال الطرق المختلفة لتسعير المخزون، حيث أفرزت الدراسات في هذا الخصوص العديد من الطرق، إلا أنه يمكن تبويبها في مجموعتين أساسيتين هما:

- مجموعة الطرق المستندة في التسعير على أساس الكلفة فقط، مثل «طريقة المتوسط المرجح» و«طريقة الوارد أولاً صادر أولاً» و«طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً».

- مجموعة الطرق المستندة في التسعير على أساس الكلفة وغيرها، مثل طريقة سعر السوق أو الكلفة أيهما أقل، وطريقة سعر البيع، وطريقة صافي القيمة القابلة للتحقق وكلفة الإحلال.

ويوضح الجدول رقم (٢) الخصائص الأساسية لأهم ثلاثة طرق استخدمت من قبل الشركات عينة الدراسة، وذلك لإدراك مدى المرونة المتاحة للإدارة للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية عندما ترغب في إدارة أرباحها.

٢- الطرق البديلة لسياسة احتساب الإهلاك:

لا شك أن الأصول المعمرة تقتنى بهدف الحصول على منافعها الاقتصادية في المستقبل من خلال مساهمتها في تحقيق الإيراد، ومن ثم فإن جزءاً من كلفتها يجب أن يحمل على تلك الإيرادات خلال الفترة التي تحققت فيها، وذلك بما يحقق متطلبات الكلفة التاريخية وقياس الدخل. ويوجد في الأدب المحاسبي العديد من الطرق التي يمكن اتباعها لاحتساب الإهلاك، يوفر كل منها نموذجاً مختلفاً من التخصيص، ومن ثم آثاراً مختلفة على القوائم المالية، الأمر الذي يتيح للإدارة فرصة الاختيار من بين هذه النماذج وفقاً لدالة تفضيلاتها، خاصة أن المعايير المحاسبية الدولية لم تشر أو تلزم إدارة الشركات بضرورة اتباع طريقة معينة للاحتساب شريطة الثبات عليها من فترة لأخرى والإفصاح عن أي تغيير وأسبابه، ويوضح الجدول رقم (٣) الآثار المترتبة على كل طريقة من طرق احتساب الإهلاك.

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

جدول رقم (٢) خصائص طرق تقييم المخزون وأثرها في القوائم المالية

طرق التقييم	الخصائص				أثر التغير في الأسعار على القوائم المالية	
	المفهوم والسمات الأساسية	الأثر في قائمة الدخل	الأثر في قائمة المركز المالي	شروط خاصة	حالة ارتفاع الأسعار	
					الأثر في المركز المالي	الأثر في صافي الدخل
					حالة انخفاض الأسعار	الأثر في المركز المالي
١- طريقة المتوسط المرجح.	- يتم تقدير المخزون على أساس المتوسط المرجح للوحدة على مدى الفترة، بما يبنى أثر تقلبات الأسعار. - تتفقد أساساً في أن تكلفة الوحدة المستخدمة في تحديد تكلفةبيعات لا تحقق مفهوم المقابلة.	١- لا تعكس مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية. ٢- تعتبر محايدة بالنسبة لتحديد الدخل حيث إن مجمل الربح الناتج عنها يقع في المدى بين الطريقتين التاليتين.	يظهر انخزون بقيمة متوسطة لا تعكس قيمة المركز المالي بمقاييس التكلفة التاريخية أو الجارية.	يفضل اتباعها حالة تذبذب الأسعار هبوطاً وصعوداً.	حالة انخفاض الأسعار	الأثر في المركز المالي
٢- طريقة السوارد أولاً.	- تعتبر تقريباً لطريقة التعمين العيني وواسعة الانتشار ليساطنتها. - رقابة الإدارة محدودة على اختيار الوحدات، صعبوبة فصل الكاسب والخسائر التي تنتج عن تغييرات الأسعار من الدخل الناتج من قرارات الإدارة في نظام العمليات العادية.	١- لا تعكس مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية. ٢- الربح الناتج لا يعبر عن حقيقة الأرباح سواء عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار.	يظهر انخزون آخر المدة بتكلفة أحدث التكاليف ويفترض أنها تقريبي لتكلفة الإجلال.	يفترض أن تباع السلع على أساس «السوارد أولاً» صادر أولاً.	أعلى قيمة مخزون	أدنى قيمة مخزون
٣- طريقة السوارد أخيراً.	- تبرز فكرة أن المخزون الأساسي يشبه أصلاً ثابتاً يجب المحافظة عليه باستمرار ولكنه يبوب أصلاً متداولاً. - يفضل اتباعها لأغراض ضريبية الدخل.	١- تسهيل مقابلة التكاليف الجارية مع الإيرادات الجارية بشكل جزئي، حيث تم تحديد تكلفة المبيعات بقيمة أحدث المشتريات. ٢- تسمح بانسياب الدخل على مدار الدورة التجارية حالة تقلبات الأسعار.	يظهر انخزون بأسماء فترات ماضية لا تعبر عن الظروف الحالية. مكاسب وخسائر الحيازة ملائمة.	تكون صحيحة إذا لم تتم تصفية المخزون بشروط عدم تصفية مخزن أول المدة.	أعلى قيمة مخزون.	أدنى قيمة مخزون.

جدول رقم (٣)
أثر طرق الإهلاك في القوائم المالية

الخصائص الطرق	المفهوم	الأثر في قائمة الدخل	الأثر في الميزانية
١- القسط الثابت	- يعتبر الاستهلاك دالة في الزمن وليس في الاستخدام. - يعتبر التقادم على مدار الزمن عاملاً محدداً لتناقص خدمات الأصل. - ثبات مصروفات الصيانة وكفاءة التشغيل. - إهمال عامل الفائدة، أو افتراض أن تكلفة رأس المال تساوي صفراً.	- إن إهمال عامل الفائدة يؤدي إلى أن صافي الدخل يظهر معدلاً متزايداً للعائد على مجموع رأس المال المستثمر، ولكنه يتراجع في نهاية عمر الأصل وإحلاله بنفس التكلفة. - تتحمل قائمة الدخل مبالغ متساوية من تكلفة الأصل لكل فترة مالية.	صافي القيمة الدفترية = القيمة الأصلية - الإهلاك المتراكم ↓ تتخفف القيمة بشكل ثابت من فترة لآخرى ما لم تحدث إضافات أو تخلص من بعض الأصول.
٢- طرق العبء المتغير	- يعتبر الاستهلاك دالة في الاستخدام وليس الزمن. - يفضل اتباعها إذا كان التقادم لا يمثل عاملاً مهماً في تحديد العمر الإنتاجي للأصل.	- تتحمل قائمة الدخل عبء استهلاك متغير من سنة لآخرى بحسب طريقة الحساب، إما بناء على وحدات الإنتاج أو على أساس الإيرادات.	صافي القيمة الدفترية = القيمة الأصلية - الإهلاك المتراكم ↓ تتخفف القيمة من فترة لآخرى بشكل متغير.
٣- طريقة العبء المتزايد	يفضل اتباعها إذا كانت الإيرادات وكفاءة التشغيل ثابتة أو متزايدة على مدار حياة الأصل. - أن تكون مصروفات الإصلاح والصيانة ثابتة أو متناقصة على مدار حياة الأصل.	- تتزايد أعباء الاستهلاك من فترة لآخرى. إذا تحققت الشروط الخاصة بها فإن التدفق النقدي أو صافي المساهمة في إيرادات كل فترة ستتنجم بالثبات.	تعتبر قيمة الأصل في كل فترة مالية عن القيمة المخصومة للمساهمات الباقية (الخاصة بالسنوات التالية).
٤- طرق العبء المتناقص	يفضل اتباعها إذا ما: - تزايدت أعباء الإصلاح. - تناقصت كفاءة التشغيل والإيرادات. - زيادة عدم التأكد في إيرادات السنوات الأخيرة.	- تتحمل السنوات الأولى من استخدام الأصل عبء استهلاك أكبر مما يظهر أرقاماً ربحية أقل في السنوات الأولى.	تتناقص قيمة الأصل بدرجة كبيرة في السنوات الأولى وبدرجة أقل في السنوات الأخيرة.

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

وبناء على الأساس النظري لسياستي تسعير المخزون واحتساب الإهلاك، وفي ضوء معطيات التقارير المالية لسنة ٢٠٠٤م للشركات عينة الدراسة، بوب الباحث شركات عينة الدراسة إلى مجموعتين بحسب أثر تغيير السياسة المحاسبية في صافي أرباح سنة ٢٠٠٤م، تمثل المجموعة الأولى الشركات التي غيرت طريقة تسعير المخزون أو طريقة احتساب إهلاك الموجودات الثابتة بهدف زيادة صافي أرباحها، أما المجموعة الثانية فهي الشركات التي غيرت الطريقة المحاسبية الخاصة بتسعير المخزون أو احتساب الإهلاك بهدف خفض أرباحها. وبين الجدول رقم (٤) عدد هذه الشركات في كل مجموعة.

ولغرض تكميم المعلومات المتعلقة بهذين المتغيرين التابعين، فقد أعطى الباحث قيمة (١) للشركة التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الأرباح، والقيمة (١-) للشركة التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف خفض الأرباح.

جدول رقم (٤)

توزيع الشركات عينة الدراسة حسب أثر تغيير السياسة المحاسبية على الأرباح

سياسة تؤدي إلى خفض الأرباح		سياسة تؤدي إلى زيادة الأرباح		العينة	السياسة المحاسبية
العدد	%	العدد	%		
٢١	٦٣,٣	١٨	٣٦,٧	٤٩	تغيير طريقة احتساب الإهلاك.
١٤	٥٦	١١	٤٤	٢٥	تغيير طريقة تسعير المخزون.

ب- المتغيرات المستقلة:

١- حوافز ومكافآت الإدارة: للتعبير عن هذا المتغير كمياً قام الباحث بتصنيف الشركات عينة الدراسة إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى الشركات التي لا يوجد فيها نظام للحوافز والمكافآت الإدارية يعتمد على رقم صافي الأرباح، وقد أعطى قيمة (صفر) لكل شركة من شركات هذه المجموعة التي بلغ عددها (٢٧) شركة. أما المجموعة الثانية فهي الشركات التي يوجد فيها نظام للحوافز والمكافآت الإدارية يعتمد على رقم صافي الأرباح. وقد عبر

الباحث عن هذا المتغير في هذه الشركات بنسبة مئوية قام باستخراجها عن طريق قسمة رقم الحوافز والمكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة في سنة ٢٠٠٤م على رقم صافى الأرباح في السنة نفسها، وبلغ متوسط هذه النسبة نحو (٨.٠٦٩٪).

٢- التكاليف السياسية: نظراً لصعوبة قياس التكاليف السياسية بصورة مباشرة، فقد اتفق الباحثون على اعتبار حجم الشركة مقياساً تقريبياً للتكاليف السياسية، لذلك استخدم الباحث مجموع موجودات الشركة للتعبير عن حجمها. ولغرض تنسيق بيانات هذا المتغير مع بيانات المتغيرات الأخرى بهدف عدم تشويه النتائج؛ قام الباحث بإعطاء أرقام للشركات تعبر عن ترتيب حجم الشركة بين شركات كل مجموعة، ففي مجموعة الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية الخاصة بالإهلاك بهدف زيادة الأرباح، أعطى الباحث رقم (١٨) الذي يمثل مجموع هذه الشركات كما هو مبين في الجدول رقم (٤)، لأكبر شركة في هذه المجموعة، والرقم (١) لأصغر شركة. أما في المجموعة الثانية فقد أخذت أكبر شركة رقم (٣١)، في حين أخذت أصغر شركة الرقم (١)، وهكذا بالنسبة للشركات التي غيرت سياسة تسعير المخزون.

٣- عقود المديونية: للتعبير عن هذا المتغير يستخدم الباحث نسبة المديونية التي تقاس بقسمة مجموع الالتزامات على مجموع الموجودات.

ج- متغير نسبة تركيز الأسهم:

قاس الباحث هذا المتغير بقسمة مجموع حصص أعضاء مجلس إدارة الشركة في رأس مال الشركة على مجموع رأس مال الشركة، ثم قام بعد ذلك بتبويب الشركات إلى مجموعتين باستخدام الوسيط لنسبة تركيز الأسهم، حيث وصفت الشركات التي تكون فيها نسبة التركيز أعلى من قيمة الوسيط بأنها شركات ذات نسبة تركيز عالية، أما الشركات التي تكون فيها نسبة تركيز الأسهم أقل من قيمة الوسيط فقد وصفت بأنها شركات ذات نسبة تركيز منخفضة، والجدول رقم (٥) يبين توزيع الشركات عينة الدراسة حسب نسبة تركيز الأسهم.

جدول رقم (٥)

توزيع الشركات عينة الدراسة حسب نسبة تركيز الأسهم

عدد الشركات ذات التركيز المنخفض	عدد الشركات ذات التركيز العالي	نوع السياسة المحاسبية	أثر التغيير في السياسة المحاسبية في صافي الأرباح
٧	١١	سياسة احتساب الإهلاك	سياسة تؤدي إلى زيادة الأرباح
٢	٩	سياسة تسعير المخزون	
٢٣	٨	سياسة احتساب الإهلاك	سياسة تؤدي إلى خفض الأرباح
١٠	٤	سياسة تسعير المخزون	
٤٢	٣٢	المجموع	

خامساً - تحديد الأسلوب الإحصائي المناسب لاختبار الفرضيات:

قبل تقرير الأسلوب الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، ينبغى اختبار ما إذا كان توزيع المجتمع الأصلي الذي سحبت منه العينة طبيعياً، ولهذا الفرض يستخدم الباحث *Lillefors test for normality* الذي يعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمفردة مجموع الموجودات لعينة الدراسة، حيث تم اختبار الفرضية التالية:

H_0 : أن بيانات عينة الدراسة المسحوبة من المجتمع الأصلي ذات توزيع طبيعي عند مستوى معنوية (٥٪).

وقد تم إجراء الاختبار على أساس النموذج التالي:

$$T = \text{Sup } (x) | F^* (x) - S (x) |$$

حيث إن:

$\text{Sup} =$ أكبر فرق أو مسافة عمودية بين $F^* (x)$ و $S(x)$.

$F^* (x) =$ دالة التوزيع الطبيعي (المعياري).

$S (x) =$ دالة التوزيع الاختباري للعينة.

ترفض الفرضية إذا كان $T > W_{.95}$. ويمكن الحصول على قيمة $W_{.95}$ من الجداول الإحصائية. وبعد احتساب $S(x)$ وجد أن أكبر فرق أو مسافة عمودية بين كل من $F^*(x)$ و $S(x)$ كان (0.156)، وحيث إن قيمة $W_{.95}$ الجدولية أكبر من قيمة T المحسوبة، فإن فرضية العدم تقبل، ومن ثم فإنه ينبغي استخدام الاختبارات الإحصائية البارامترية (المعلمية)، ويعتقد الباحث أن معادلة الانحدار المتعدد تعد من الاختبارات العلمية المقبولة في مجال قياس الأثر للمتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، كما أنها تساعد في ترتيب تسلسل أهمية تأثير كل من المتغيرات المستقلة من خلال حساب معامل المرونة للمتغيرات، وعليه فإن نموذج الاختبار سيكون على النحو التالي:

$$Y_{ij} = a_{ij} + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + e_{ij}$$

حيث إن:

Y_{ij} = السياسة المحاسبية التي قد تكون طريقة تسعير المخزون أو حساب الإهلاك.

a_{ij} = الحد الثابت.

x_1 = الحوافز والمكافآت الإدارية.

x_2 = التكاليف السياسية.

x_3 = نسبة المديونية.

e_{ij} = الخطأ المعياري.

والجدير بالذكر أن الباحث أخذ في اعتباره علاقة الارتباط المتبادلة بين المتغيرات المستقلة قبل استخدام النموذج في فحص فرضيات الدراسة، وأوجد مصفوفة الارتباط المتعددة المستقلة والمدرجة نتائجها في الجدول رقم (٦) الذي يظهر بوضوح عدم وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة، مما يعني ذلك سلامة استخدام النموذج في الاختبار.

جدول رقم (٦)
مصفوفة الارتباط المتعددة

المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃
X ₁	1	0.015	0.103
X ₂	0.015	1	0.115
X ₃	0.103	0.115	1

كما ينبغي الإشارة إلى أن الباحث سيستخدم نموذج الاختبار في كل من الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الأرباح أو خفض الأرباح، مما يعني أن الباحث سيختبر فرضيات الدراسة في كل من المجموعتين بشكل منفصل، وذلك من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة عن أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة.

نتائج الدراسة:

أولاً - نتائج اختبار فرضيات النظرية الإيجابية:

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد المدرجة في الجدول رقم (٧) إلى ما يلي:

١- رفض فرضية الحوافز والمكافآت الإدارية لكلتا السياستين في مجموعة الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الأرباح، في الحقيقة إن هذه النتيجة تعد مقبولة منطقيًا، خاصة أن نسبة (٥٨,٦٢%) من مجموع شركات المجموعة البالغ (٢٩) شركة لا يوجد فيها نظام للحوافز والمكافآت الإدارية يعتمد على رقم صافى الأرباح؛ مما يعني ذلك أن دوافع الإدارة في استخدام آليات إدارة الأرباح بشكل إيجابي لا يرتبط بتحقيق عوائد نقدية أو برغبتها في الاستقرار الوظيفي أو تحقيق الشهرة الإدارية التي تضمن استمرار تدفق العوائد النقدية في المستقبل، وإنما هناك دوافع أخرى. ومما يؤكد ذلك أن معظم إدارات شركات هذه المجموعة، بل معظم شركات عينة الدراسة، هم من كبار المساهمين فيها، الأمر الذي يشير إلى أن الحوافز

والمكافآت، سواء النقدية منها أو المعنوية، لا تشكل مساحة واسعة من دائرة اهتمامها المالي للشركة بقدر اهتمامها بزيادة قدرة الشركة على البقاء والاستمرار في سوق المنافسة وخلق التدفقات النقدية اللازمة لتوفير الاحتياجات المالية المطلوبة، لما لذلك من أثر إيجابي في تعظيم قيمة الشركة في السوق المالي ثم في ثروة المساهمين، وهذا ما قد يفسر رفض الفرضية في الشركات التي غيرت سياساتها بهدف خفض الأرباح، وعلى الرغم من أن نسبة (٧٧,٨٪) من مجموع شركات المجموعة تعتمد نظاماً للحوافز والمكافآت الإدارية يقوم على أساس رقم صافي الأرباح، إذا ما تجاهل الباحث السبب المتعلق برغبة الإدارة في استدعاء أسهم الشركة من التداول وتحويلها إلى شركة مغلقة (أي شركة عائلية، خاصة أن هذا النوع من الشركات أصبحت ظاهرة ملموسة تسود في بورصة عمان)، على اعتبار أن الدراسات السابقة لم تجد دليلاً على علاقة خفض الأرباح من جانب الإدارة وعملية الاستدعاء (De Angelo, 1986: 400-420) على الرغم من أن الباحث لاحظ ارتفاع حصص أسهم أعضاء مجالس إدارات معظم الشركات عينة الدراسة في رأس مال شركاتهم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥م مقارنة بحصصهم في سنة ٢٠٠٤م. وعليه يمكن القول إن وجود نظام للحوافز والمكافآت الإدارية يعتمد على رقم صافي الربح من عدمه لا يعد باعثاً اقتصادياً لسلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية.

٢- رفض فرضية التكاليف السياسية بالنسبة لكلتا المجموعتين وللسياستين المحاسبيتين. وهي نتيجة متوقعة من قبل الباحث، وذلك لضعف دور نقابات العمال في ممارسة الضغوط على إدارات الشركات ومحدودية تدخل الدولة في فرض تشغيل العمالة الوطنية أو تحديد الأجور، إلى جانب ضعف احتمالات صدور أحكام قضائية بتعويض الغير عن أضرار لحقت بهم على أنها نتيجة مباشرة لمزاولة الشركة لنشاطاتها، فضلاً عن ضعف ممارسات الجهات الحكومية لمكافحة الاحتكار أو التفتيش عن سياسات تسعير المنتجات والخدمات، وبذلك فإن نتيجة هذه الفرضية جاءت بشكل لا يدعم نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (Key, 1997: 309 - 437) ودراسة

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

(Navissi, 1999: 281 - 304)، ومؤكدة نتائج دراسة (جهمانى، ٢٠٠١م: ١٣٢) التي أظهرت عدم وجود فروقات جوهرية بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل في كل من قطاع الخدمات والصناعة في الأردن.

٣- قبول فرضية عقود المديونية في مجموعة الشركات التي غيرت سياساتها المحاسبية بهدف زيادة الأرباح. لا شك أن هذه النتيجة تؤكد تفسير الباحث لنتيجة فرضية الحوافز والمكافآت الإدارية، إذ تكشف نتائج هذه الفرضية الدوافع الحقيقية للإدارة في تغيير سياساتها المحاسبية، فالفحص العميق لنسب المديونية يكشف أن أغلب الشركات التي غيرت سياساتها المحاسبية بهدف زيادة الأرباح، هي من الشركات ذات النسبة المديونية العالية، ومن ثم من المنطلق لجوء إدارات شركات هذه المجموعة إلى الطرق والسياسات المؤدية إلى زيادة أرباحها، وذلك لتوفير شروط عقود الائتمان، أو على الأقل إعطاء إشارة موجبة للمقرضين عن القدرة المالية الجيدة للشركة وإمكاناتها المستقبلية في خلق التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالدين وأعبائه.

أما في مجموعة الشركات التي غيرت سياساتها المحاسبية بهدف خفض الأرباح، فقد أظهر الاختبار الإحصائي عدم معنوية تأثير هذا المتغير في سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، رغم أن نسب مديونية هذه الشركات ليست منخفضة، ويعتقد الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى قدرة إدارات هذه الشركات على استخدام موجوداتها للحصول على القروض والتمويل المطلوب بدلاً من المناورة في الأرباح، خاصة أن هذه المجموعة من الشركات تتصف بكبر حجم موجوداتها. ومما يقرب هذا الاعتقاد إلى الحقيقة ارتفاع نسبة الموجودات المرهونة في شركات هذه المجموعة مقارنة بنسبتها في شركات المجموعة السابقة، إذ تشكل هذه النسبة في المتوسط نحو (٣٩%) من مجموع الموجودات الثابتة لهذه الشركات، في حين تبلغ هذه النسبة في الشركات التي غيرت سياساتها المحاسبية بهدف زيادة أرباحها متوسطاً نحو (١٣,٥%) في مجموع موجوداتها الثابتة. وتأسيساً على هذه النتيجة فإن عقود الائتمان تعد باعثاً اقتصادياً لسلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل لزيادته وتحسينه.

جدول رقم (٧)
نتائج تحليل الانحدار لفرضيات النظرية الإيجابية

الشركات التي غيرت سياساتها بهدف زيادة الأرباح					الشركات التي غيرت سياساتها بهدف خفض الأرباح					السياسة الاستراتيجية
قاعدة القرار	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قاعدة القرار	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات المستقلة
ترفض H1	1.255	0.103	0.157	%11.2	ترفض H1	1.203	0.045	0.225	%4.3	x ₁
ترفض H2	1.173	0.112	0.215	16	ترفض H2	1.144	0.106	0.298	9.5	x ₂
ترفض H3	1.088	0.205	0.165	%23.4	تقبل H3	1.945 ^(*)	0.437	0.301	%27.8	x ₃
الخطأ المعياري 0.0485 قيمة معامل التحديد R ² %80.5 قيمة الحد الثابت 0.428 الوسط الحسابي $\bar{y} = 1 -$ قيمة F المحسوبة عند درجة الحرية (27-1) *4.37					الخطأ المعياري 0.049 قيمة معامل التحديد R ² %77.6 قيمة الحد الثابت 0.248 الوسط الحسابي $\bar{y} = 1$ قيمة F المحسوبة عند درجة الحرية (14-1) **6.351					سياسة احتساب الإهلاك
ترفض H1	0.879	0.097	0.189	%9.8	ترفض H1	1.088	0.032	0.238	%3.21	x ₁
ترفض H2	0.946	0.068	0.273	7.5	ترفض H2	1.091	0.085	0.272	6	x ₂
ترفض H3	0.981	0.187	0.205	%20.7	تقبل H3	1.968 ^(*)	0.322	0.215	%25.1	x ₃
الخطأ المعياري 0.0254 قيمة معامل التحديد R ² %81.1 قيمة الحد الثابت 0.216 الوسط الحسابي $\bar{y} = 1 -$ قيمة F المحسوبة عند درجة الحرية (10-1) **7.11					الخطأ المعياري 0.0338 قيمة معامل التحديد R ² %79.7 قيمة الحد الثابت 0.176 الوسط الحسابي $\bar{y} = 1$ قيمة F المحسوبة عند درجة الحرية (7-1) *5.625					سياسة تسعير المخزون

*مستوى معنوية (95%) **مستوى معنوية (97.5%)

ثانياً - نتائج فرضية أثر تركيز الأسهم:

توضح نتائج تحليل الانحدار المدرجة في الجدول رقم (٨) ما يلي:

١- قبول الفرضية فيما يخص الحوافز والمكافآت الإدارية في كل من الشركات

دورية الإدارة العامة

محددات السلوك الإدارى فى اختيار السياسات المحاسبية

ذات تركيز الأسهم العالية والشركات ذات نسبة تركيز الأسهم المنخفضة، وبذلك فإنه فى ظل وجود قاعدة الملكية لا يكون لفرضية الحوافز والمكافآت الإدارية أثر فى سلوك الإدارة باختيار السياسات المحاسبية، وهذا يؤكد ما ذهب إليه الباحث فى تفسيره السابق.

٢- قبول الفرضية فيما يخص التكاليف السياسية، أيضاً فى كلتا المجموعتين مما يعنى أنه لا يوجد أثر للتكاليف السياسية فى سلوك الإدارة فى اختيار السياسة المحاسبية.

وجود أثر ذى دلالة إحصائية معنوية لعقود المديونية فى الشركات ذات نسبة تركيز الأسهم العالية وعدم وجودها فى الشركات ذات نسبة التركيز المنخفضة. لا شك أن ارتفاع نسبة تركيز الأسهم فى مجلس إدارة الشركة يجعلها فى وضع أفضل لتبنى السياسات المحاسبية التى تراها مناسبة لخدمة مصالحها فى مجال التمويل، وخاصة ما يتعلق بتطبيق نظرية الالتقاط؛ وذلك لأن هذه النظرية تسعى إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم عن طريق تعظيم قيمة الشركة من خلال تأكيد ضرورة اللجوء (بعد استنفاد الأرباح المحتجزة) إلى مصادر التمويل الخارجى لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة للأنشطة؛ لما لهذا المصدر من أثر إيجابى فى نصيب السهم من الأرباح بفعل ما يحققه من وفورات ضريبية ناتجة من اعتبار فوائد التمويل جزءاً من كلفة النشاط واجبة الخصم من الأرباح الخاصة للضرائب، ومن أثر فى قيمة الشركة فى السوق المالى. واستناداً إلى نظرية «الكلفة - المنفعة» فى تقييم القرارات الإدارية، فإن المنافع المتأتية من لجوء الإدارة إلى السياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح لغرض تحسين صورة أداء الشركة بهدف الحصول على عقود الائتمان، قد تكون فى كثير من الأحيان، أكبر من المدفوعات الضريبية المترتبة على تلك الزيادة، غير أن الباحث يرى من المهم توخى الحذر فى التعامل مع هذه النتيجة، خاصة أن تسع شركات من الشركات ذات التركيز العالى هى من الشركات التى غيرت سياساتها بهدف خفض الأرباح وليس زيادتها، مما يعنى أن نسبة (٢٨٪) من شركات المجموعة البالغ عددها (٣٢) شركة لا ينطبق عليها تفسير نظرية الالتقاط، والحال كذلك

مع مجموعة الشركات ذات التركيز المنخفض، حيث إن (6) شركات من الشركات التي غيرت سياساتها بهدف زيادة أرباحها حسبت ضمن الشركات ذات نسبة التركيز المنخفضة.

الجدول رقم (٨)
نتائج تحليل الانحدار لفرضية تركيز الأسهم

الشركات ذات نسبة التركيز المنخفض					الشركات ذات نسبة التركيز العالي					المتغيرات المستقلة	السياسة الحاسبية
قاعدة القرار	قيمة T الحسوبة	معامل الانحدار	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قاعدة القرار	قيمة T الحسوبة	معامل الانحدار	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
	* 1.703	0.294	0.088	%9.59		** 2.115	0.243	0.172	%7.2	x ₁	سياسة احتساب
تقبل الفرضية	* 1.718	0.208	0.102	15.5	تقبل الفرضية	* 1.851	0.187	0.098	10	x ₂	
	* 1.722	0.211	0.091	%24.43		* 1.895	0.205	1.103	%25.9	x ₃	
الخطأ المعياري قيمة معامل التحديد R ² %82.6 قيمة الحد الثابت الوسط الحسابي $\bar{y} = (0.5333)$ قيمة F المحسوبة عند درجة الحرية (1-26) = 6.32**					الخطأ المعياري قيمة معامل التحديد R ² %81.4 قيمة الحد الثابت الوسط الحسابي $\bar{y} = 0.15789$ قيمة F المحسوبة عند درجة الحرية (1-15) = 7.35***					الإهلاك	
	* 1.913	0.184	0.038	%10.03		** 2.283	0.209	0.065	5.23	x ₁	سياسة تسعير المخزون
تقبل الفرضية	** 2.318	0.157	0.055	6.5	تقبل الفرضية	* 1.871	0.192	0.078	7	x ₂	
	** 2.322	0.283	0.058	%21.43		* 1.869	0.186	0.077	%23.74	x ₃	
الخطأ المعياري قيمة معامل التحديد R ² %81.1 قيمة الحد الثابت الوسط الحسابي $\bar{y} = (0.6667)$ قيمة F المحسوبة عند درجة الحرية (1-8) = 5.45***					الخطأ المعياري قيمة معامل التحديد R ² %80.3 قيمة الحد الثابت الوسط الحسابي $\bar{y} = 0.38461$ قيمة F المحسوبة عند درجة الحرية (1-9) = 5.38*						

*مستوى معنوية (95%) **مستوى معنوية (97.5%) ***مستوى معنوية (99%)

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

لقد أكدت نتائج الاختبار الإحصائي لفرضيات المدخل الإيجابي في تفسير دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية - صحة تصور الباحث، إذ تبين من خلال التحليل أنه ليس بالضرورة الحتمية أن يصح شرح وتفسير الظاهرة في مجتمع معين وإنزال هذا الشرح أو التفسير على كل المجتمعات. وعليه فالبواعث الاقتصادية الكامنة وراء عملية اختبار السياسات المحاسبية من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية ليست ذاتها الموجودة في الدول المتقدمة أو حتى النامية. فلخصوصية هذه الشركات التي يتصف معظمها بكونها شركات عائلية، جعلت من وجود نظام للحوافز مبنى على أساس رقم صافي الأرباح من عدمه، لا يؤثر في سلوك الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح، على عكس طبيعة النظام السياسي للبلد الذي يعتمد بشكل أساسي على اقتصاديات الضرائب، وقد كان له الأثر الأكبر في توجيه الإدارات نحو اختيار السياسات المؤدية إلى خفض الأرباح بهدف خفض مدفوعات الضريبة، ناهيك عن محدودية فرص حصول الشركات على مصادر التمويل المقترنة بقيود مقبولة من قبل المقرضين بدلالة انخفاض نسبة المديونية للعينة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصى الباحث بضرورة متابعة ظاهرة إدارة الأرباح ورصدها ودراستها مرة ثانية، ولكن بطريقة الاستطلاع وليس بطريقة استخدام المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف معرفة مدى إدراك مستخدمي التقارير المالية في بورصة عمان لهذه الظاهرة وحجم تأثيرها في قراراتهم الاستثمارية وكيفية معالجتها، وما هي تصوراتهم عن دوافع الإدارة من قيامها بعملية إدارة الأرباح. كما يوصى الباحث بضرورة اختبار أثر متغيرات أخرى في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية مثل أثر الكثافة الرأسمالية ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- ١ - أبو الخير، مدثر طه، (١٩٩٩)، "إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية: دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات في القوائم المالية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ج. م. ع، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد ٢.
- ٢ - جهماني، عمر عيسى، (٢٠٠١)، "سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان"، *المجلة العربية المحاسبة*، اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعة دول الخليج، جامعة البحرين، كلية إدارة الأعمال، المجلد الرابع، العدد الأول، صفر - مايو.
- ٣ - الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠) "نظرية المحاسبة"، الكويت، دار ذات السلاسل للنشر.
- ٤ - الصادق، زكريا محمد، (١٩٨٩)، "تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسة المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، العدد ٢.
- ٥ - صالح، رضا إبراهيم، (٢٠٠٣)، "محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المدخل الإيجابي - دراسة اختبارية على الشركات السعودية"، *مجلة الإدارة العامة*، المملكة العربية السعودية، الرياض، معهد الإدارة العامة، العدد الثالث، سبتمبر/ رجب.
- ٦ - عثمان، الأميرة إبراهيم، (٢٠٠٠)، "تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية الإيجابية"، *مجلة الإدارة العامة*، المملكة العربية السعودية، الرياض، معهد الإدارة العامة، العدد الرابع، شوال/ يناير.

ثانياً - الوثائق:

النشرة الإحصائية لبورصة عمان المالية لسنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

ثالثاً - المراجع الأجنبية:

1. Beatty, Anne, and Joseph Weber (2003), " The Effect of Debt Contracting on Voluntary Accounting Method Changes ", *The Accounting Review*, Vol. 78, No.1, January: 119 - 142 .

محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

2. Bernard, Victor L., and Douglas J. Skinner (1996), "What Motivates Managers Choice of Discretionary Accruals? " **Journal of Accounting and Economics**, 22 : 313 - 32.
3. Bowen, Robert M., Larry DuCharme and D. Shores (1995), "Stakeholders Implicit Claims and Accounting Method Choice", **Journal of Accounting and Economics**, 20 : 255 - 29 .
4. Breten, G., and J. Taffler (1995), " Creative Accounting and Investment Analyst Response", **Accounting and Business Research**, Spring : 81 - 92.
5. Burgstahler, David, and Llia Dichev (1997), " Earnings Management to Avoid Earning Decreases and Losses ", **Journal of Accounting and Economics**, 24 : 99 - 126.
6. Carlson. S. J., and C.T. Bathala (1997), " Ownership Differences and Firms' Income Smoothing Behavior ", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 24, No.2, March : 179 - 196.
7. Chen, Kevin C. W., and Hongqi Yuan, (2004), " Earnings Management and Capital Resource Allocation: Evidence from Chinas' Accounting Based Regulation of Right Issues ", **The Accounting Review**, Vol. 79, No.3, July : 645 - 655.
8. Christenson, C. (1983), " The Methodology of Positive Accounting " , **The Accounting Review**, January : 1 - 22.
9. Christenson, Peter, Joel S. Demski and H. Frimor (2002)," Accounting Policies in Agencies with Moral Hazared and Renegotiation, **Journal of Accounting Research**, 40: 1071 - 1090.
10. De Angelo , L. E , (1986) , " Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders " , **The Accounting Review**, July: 420.
11. Demski , J. S . (1988) "Positive Accounting Theory : A Review" , **Accounting Organization and Society**, Vol. 13, No. 6 : 628-635.
12. Demski, J.S. , (1998), "Performance Measure Manipulation", **Contemporary Accounting Research**, 15 : 261 - 285.
13. Dhaliwal, D. (1980) , "The Effects of The Firms' Capital Structure on the Choice of Accounting Methods" , **The Accounting Review**, January : 78 - 74.
14. Dhaliwal , D., G . Salamon and E. Smith (1982) , "The Effect of Owner Versus Management Control on the Choice of Accounting Methods " , **Journal of Accounting and Economic**, July : 41 - 52.
15. Eisenhardt. Kathleen (1989) , "Agency Theory : An Assessment and Review " , **The Academy of Management Review**, January.
16. Fudenberg , K. and J. Tirole (1995), " A Theory of Income and Dividend Smoothing Based on Incumbency Rents " , **Journal of Political Economy**, 103 : 75 - 93.
17. Godfrey , J.M . and K. L. Jones (1999) , " Political Cost Influence on Income Smoothing Via Extraordinary Items Classification " , **Accounting and Finance**, November : 229-254.

18. Goodacra , A. and J. Mcgrath (1997) , "An Experimental Study of Analysis Reaction to Corporate R&D Expenditure , **British Accounting Review**, June : 155 - 160.
19. Healy, P., S. Kang and K. Palepu (1987) , " The Effect of Accounting Procedure Changes on CEDs, Cash salary and Bonus Compensation", **Journal of Accounting and Economics**, No.9 : 7-34.
20. Healy, P., M. and J.M. Wahlen (1999), " A Review of Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting ", **Accounting Horizons**, 13: 365 - 383.
21. Herrman, D. and T. Inoue (1996), "Income Smoothing and Incentives by Operating Condition : An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan ", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol.15, No.2 : 161 - 178.
22. Hopworth, S.R ., (1973) " Smoothing Periodic Income", **The Accounting Review**, January : 32 - 39.
23. Hunt, H. G., (1985) " Potential Determinants of Corporate Inventory Accounting Decisions ", **Journal of Accounting Research**, Autumn : 448 - 542.
24. Key, K. (1997), " Political cost Incentives for Earning Management in the Cable Television Industry ", **Journal of Accounting and Economics**, 23 : 309 - 337.
25. Klumpes, P. J. (1998), " Determinants of Voluntary Accounting Policy by Australian Life Insurers ". March. E-mail: P.klumpes@lancaster.ac.uk.
26. Lindahi, F. W. (1989), " Dynamic Analysis of Inventory Accounting Choice ", **Journal of Accounting Research**, Autumn.
27. Morse, D., and G. Richardson (1985), " The Lifo - Fifo Decision ", **Journal of Accounting Research**, Spring : 201 - 225.
28. Moses, O. D. (1987), " Income Smoothing and Incentive: Empirical Test Using Accounting Changes ", **The Accounting Review**, April : 106 - 127.
29. Mouch, T. (1990), " Positive Accounting Theory as Lakatosian Research Program ", **Accounting and Business Research**, Summer : 358 - 377.
30. Naser, K., (1993), **Creative Financial Accounting : Its Nature and Use**, Hemel Hempstead: Prentice Hall.
31. Navissi, F. (1999), " Earning Management Under Price Regulation", **Contemporary Accounting Research**, Summer : 281-304.
32. Niehaus, G.R. (1989), " Ownership Structure and Inventory Method Choice ", **The Accounting Review**, April : 269 - 281.
33. Parfet, W.U. (2000), " Accounting Subjectivity and Earning Management: A Preparer Perspective" **Accounting Horizons**, 14 : 481-488.
34. Reverte, C. and N. Strong (2001), " Income Smoothing and the Predictive Ability of Earning Components for Future Return on Equity ", E-mail: nor-man.strong@man.ac.uk.
35. Scott, W.S. (2003), **Financial Accounting Theory**, 3th. Ed., Toronto, Prentice Hall.

36. Smith , E. D. (1976), "Effects of Separation of Ownership from Control on Accounting Policy Decision", **The Accounting Review**, October : 707 - 723.
37. Subramanyam, K. R. (1996), "The Pricing of Discretionary Accruals", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.18, No.1 : 249 - 282.
38. Van Praag, B., (2001), Earning Management: Empirical Evidence on Value Relevance and Income Smoothing, **Doctoral Dissertation**, Ten Bergen Institute Research Series, Netherland.
39. Watts, R. and J. L. Zimmerman (1978), "Towards a Positive Theory of the Setermination of Accounting Standards", **The Accounting Review**, 53 : 112 - 134.
40. Watts, R. and J. L. Zimmerman (1994), **Positive Accounting Theory**, New Jersey: Prentice Hall : 1 - 14.
41. Warfield, T., J. Wild and K. Wild (1995), "Managerial Ownership, Accounting Choices and Informativeness of Earning", **Journal of Financial Economics**, 20 : 61 - 91.
42. Whitley, R.D. (1988), " The Possibility and Utility of Positive Accounting Theory", **Accounting Organization and Society**, Vol.13, No.6 : 631 - 645.
43. Wolk, H. T., M. G. Tearney and L. J. Dodd (2001), **Accounting Theory: A Conceptual and Institutional Approach**, South - Westen Publishing Co. : 100 - 101.
44. Zmijewski, M. and R. Hagerman (1981), "An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standard Setting Choice", **Journal of Accounting and Economics**, August : 129-149.

Abstract

Managerial Behavior Determinants in Selection of Accounting Policies in Light of Positive Theory Empirical Study in Jordanian Corporations.

Dr. Moayad M. Al-Fathal

This study emerges from researcher's ideation that the differences in environmental factors -- which distinguish the ideology, behavior, attitudes and culture of one society from those of another -- have explicit effect on management motivation's difference in the selection of accounting policies. On that basis, the researcher has expressed the problem of his current study in the two following questions:

- 1- Are the positive accounting theory hypothesis valid in explaining and interpreting the economical motives for selection of accounting methods and policies?
- 2- Are these motives different among corporations with a difference of shares concentration rates in the corporations board of directors?

Ultimately, the researcher has studied this problem by using four essential hypotheses. The first one concerns managerial incentives and rewards. The second hypothesis deals with political costs. The third hypothesis is concerned with stock concentration rate effects. The fourth concerns the effect of share concentration level.

By using 2004 data of 74 corporations, the results do not strongly support the study's hypothesis of positive theory.